التأليف في التفسير عند المحدّثين

للدكتور عبد الرزاق هرماس *

توطئة :

درجت مختلف الكتابات المعاصرة التي أرخت لتفسير القرآن الكريم أو درست مناهجه على تقسيم هذا العلم إلى قسمين : تفسير بالمأثور وتفسير بالرأي، وفي كلام هذه الكتابات عن القسم الأول تعرض لمصنفات الأثريين الذين حرصوا على جمع صحيح المنقول وضعيفه وموضوعه، بل لا يحترزون عن إيراد الإسرائيليات والروايات الواهية الباطلة.

ومن النادر أن نجد أحدا من المعاصرين يتكلم عن أثر مناهج المحدثين في تقويم مرويات التفسير، بل يخيل للمرء أن قول الإمام أحمد «ثلاثة لا أصل لها : التفسير والمغازي والملاحم» فهم في زماننا معكوسا رغم أن تلاميذ الإمام ابن حنبل بينوا مقصوده من ذلك.

ولو تصفحنا اليوم مختلف ما كتب في عصرنا عن الموضوع لافتقدنا في هذه الكتابات أي كلام عن موضوعات مثل : " التفسير في مصنفات الحديث النبوي الشريف" و "حفاظ المفسرين" ورتب هؤلاء الحفاظ، ثم مصنفات أعلام شيوخ الحديث في تفسير القرآن...إلى غير ذلك ؛ وكأن قواعد وأصول الرواية ومسائل ضبط

---

* أستاذ بكلية الآداب ببني ملال (جامعة القاضي عياض - المغرب)

السماع إنماتحكم في مجال الدرس الحديثي فحسب ولا تعرض لرواية التفسير ونقله.

ولو رجع الباحث اليوم لمختلف الدراسات المعاصرة عن التفسير لوجدها تستهل الكلام عن تاريخ هذا العلم بالتذكير بأنه كان أول عهده بالتدوين بابا من أبواب الحديث ثم استقل فيما بعد وأفرد بالتصنيف، ورغم ما يمكن أن يتعقب به على هذا الإطلاق، فإن جل الدارسين المعاصرين ينهون علاقة التفسير بالحديث وأهله في هذه المرحلة، حتى إذا أراد هؤلاء دراسة المراحل التالية من تاريخ علم التفسير حرروا المباحث والفصول في "الإسرائيليات" و "الموضوعات" كأن تاريخ التفسير كله طغت عليه هذه الروايات الساقطة.

والحق أن أسباب الكذب كثرت في التفسير، كما وجد من المفسرين من تساهل في قبول الروايات وحشا كتب هذا العلم بكل غريب وشاذ ومنكر...، لكن وجد إلى جانب هؤلاء المتساهلين من حرص على إخضاع مرويات التفسير لضوابط علم الجرح والتعديل ولقواعد نقد المتن، بل لن نعدم بين أعلام النقاد من نظر إلى مختلف المرويات من خلال علم علل الحديث فتساقطت أمامه الآثار المروية مهما اختلقت لها الأسانيد المتصلة.

ومن نظر بعين الإنصاف إلى تطور علم التفسير أدى به نظره إلى التمييز بين اتجاهين اثنين ظهرا في إطار مدرسة التفسير بالمنقول :

الأول : منهما ارتبط بأعلام أئمة الرواية من علماء الحديث النبوي الذين كانوا يغربلون الآثار ويحكمون فيها مقاييسهم المتعلقة بالقبول والرد.الاتجاه الثاني اشتهر مع أعلام المفسرين الموسوعيين الذين كان همهم جمع كل الروايات التي بلغتهم سواء كانت صحيحة الإسناد أو كانت ضعيفة أو معلولة أو واهية، وكان عذرهم كما اشتهر على الألسنة : « من أسند فقد أبرأ عهدته».

ومن أعلام الحفاظ الذين غربلوا التفسير الأئمة النقاد : محمد بن إسماعيل البخاري وعبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وإسحاق بن راهويه ومحد بن إدريس ابو حاتم الرازي، وغيرهم كثير...

ومن مشاهير أهل الأثر الذين اتجهوا لاستيعاب الروايات دون أن يهتموا بتجريد الصحيح فحسب : أبو جعفر الطبري وأبو الليث السمرقندي وأبو اسحاق الثعلبي...، وأبو بكر السيوطي من المتأخرين...

لكن أغلب المعاصرين من دارسي التفسير اختاروا الوقوف عند أهل الأثر وتحاشوا الاقتراب من أئمة الحديث المشتهرين ضمن "طبقات المفسرين" وضمن " نقاد السنة".

وربما ترجع أسباب اقتصار هؤلاء الدارسين على أهل الأثر من المصنفين الموسوعيين الذين جمعوا مختلف الروايات مهما كانت درجتها إلى :

أولا : تضييق مجال التخصص العلمي، حتى أصبح أئمة التفسير هم علماء الأمة المتفرغون لهذا الشأن فحسب، ومن اجتمع فيه علم التفسير مع الإلمام بعلوم السنة المشرفة رواية ودراية ألحق بالمحدثين ولم يعتبر الا ضمن هؤلاء. ويمكن للباحث اليوم أن ينقب في أكثر ما نشر وألف عن تاريخ التفسير ومناهجه عن حافظ الري وابن حافظها عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي (ت 327 هـ)، الذي كان معاصرا للطبري، وتجاهل جل المعاصرين تفسيره المسند على الرغم من تكرر اسمه في كتب طبقات المفسرين وفي مختلف مصنفات العلم التي جمعت بعده. فضلا عن ذلك فإن التفسير المسند للرازي هو المصدر الوحيد الذي احتفظ لنا ببعض التفاسير المتقدمة التي ألفت في عصر التدوين وضاعت خلال القرون التالية، وربما كان هذا التجاهل هو أحد أسباب تأخر نشر «تفسير القرآن مسندا عن الرسول والصحابة والتابعين» حتى السنوات الاخيرة. وما قيل

عن الرازي يصدق أيضا على شيخ الإمام البخاري عبد بن حميد بن نصر (ت 249 هـ) وعلى غيرهما.

ثانيا : من أسباب احتراز المعاصرين عن الكلام في تفاسير المحدثين طغيان الطابع الوصفي على الكثير من الدراسات المعاصرة وغياب ما يتطلبه التحقيق العلمي، ولعل الدافع إلى ذلك كون أكثر التآليف المعاصرة في تاريخ التفسير ومناهجه عبارة عن مقررات دراسية يحررها أصحابها لغاية تعليمية صرف. ويمكن للمطلع أن يلاحظ كيف ظلت التفاسير التي عرض لها الشيخ محمد حسين الذهبي(ت 1397هـ) ضمن كتابه " التفسير والمفسرون " تتكرر عند الذين ألفوا في الموضوع من بعده على الرغم من أن كتاب الذهبي – رحمه الله – وجد منذ 1946م وقد صارت بعض مباحثه متجاوزة، بل بإمكان المؤلفين المعاصرين الاستغناء عن «التفسير والمفسرون» بالرجوع إلى الكثير من مصنفات العلم التي نشرت في العقدين الأخيرين محققة تحقيقا علميا أكاديميا، أو بالرجوع لما تضمنته كتب "طبقات المفسرين" وكتب التاريخ عامة.

ثالثا : من أسباب غياب تفاسير المحدّثين في دراسات المعاصرين قلة بضاعة هؤلاء في مجال علوم السنة المشرفة ؛ فلو رجعنا مثلا لما حظي به " تفسير القرآن العظيم " لابن كثير (ت 774هـ) – وهو من حفاظ المحدثين – في هذه الدراسات لوجدنا كل ما كتب عنه – خلا ما قام به الشيخ أحمد شاكر (ت1957م) – عبارة عن دراسات وصفية بعيدة عما يتطلبه التحقيق العلمي، مع أن هذا التفسير «بحر خضم لا يكاد يدرك ساحله، من الأسانيد والآثار والأقوال، ودقائق العلم في تخريج الأحاديث ونقد الرجال..» على حد قول صاحب " عمدة التفسير" في مقدمته.

نقول هذا عن تفسير ابن كثير الذي توالت طبعاته – وأكثرها سقيم – منذ طبعة بولاق (1300 – 1302هـ)، كما نقول نفس الكلام

عن تفاسير غيره من أئمة الحديث التي تصدى " لتحقيقها" بعض الصحفيين من تجار الكتب...

هذا وقد قسمت هذه الدراسة عن " التأليف في التفسير عند المحدثين" إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصص للكلام عن " التفسير في كتب الحديث "، وهو موضوع واسع متشعب، القصد من الحديث عنه التعريف به، إذ إن الأولى أن يظفر بدراسة موسوعية تفرد له.

المبحث الثاني : خصص " لمصنفات المحدّثين في تفسير القرآن الكريم "، أي التفاسير المصنفة على الأسلوب التحليلي الذي يتتبع القرآن آية آية من أوله إلى آخره.

المبحث الثالث : عرض لتأثير منهج المحدّثين في التفسير على التآليف المعاصرة المتصلة بالدرس القرآني.

المبحث الأول

التفسير في كتب الحديث : المنهج والخصائص

اهتم المصنفون في الحديث النبوي بمرويات التفسير فجمعوا الكثير من هذه الأحاديث وأخرجوها في كتبهم مسندة ومرفوعة وموقوفة...، وقد اختلفت مناهج هؤلاء الأئمة تبعا للطرق التي سلكوهاوفي التصنيف، كما تنوعت خصائص ومميزات كتبهم اعتبارا للشروط التي وضعوها لتخريج الأحاديث سواء في صلب الأبواب أو في التراجم. ويمكننا تقسيم كتب السنة النبوية التي جمعت فيها أحاديث التفسير إلى ثلاثة أنواع : الجوامع، والمسانيد، والمعاجم... ؛ واعتمد على هذه الأمهات مختلف المفسرين الذين صنفوا كتبهم بعد القرن الرابع الهجري.

المطلب الأول : أحاديث التفسير في كتب الجوامع

الجوامع الحديثية مفردها جامع، وهو في اصطلاح المحدثين «ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث»[1]، ونقل المباركفوري عن الدهلوي في "العجالة النافعة" قوله : «والجامع... ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث، أي أحاديث العقائد وأحاديث الأحكام، وأحاديث الرقائق، وأحاديث آداب الأكل والشرب، وأحاديث السفر والقيام والعقود، والأحاديث المتعلقة بالتفسير والتاريخ والسير، وأحاديث الفتن، وأحاديث المناقب والمثالب»[2] : فكتب الجوامع تتضمن أبواب العقائد والأحكام والرقائق والآداب والتاريخ والفتن والمناقب والتفسير، أي المطالب الثمانية التي تتشكل منها كتب الجوامع الحديثية[3].

ويهمنا في هذا المطلب ما يصطلح عليه بالجوامع الصحيحة وأشهرها جامع الإمام البخاري وجامع الإمام مسلم ثم جامع الإمام الترمذي.

فبالنسبة للجامع الصحيح للبخاري فهو مقسم إلى سبع وتسعين كتابا تشمل المطالب الثمانية السالفة، وضمنها كتاب التفسير الذي رتبه البخاري - بدوره -على ثلاثمائة وأربع وثمانين بابا أخرج تحتهاخمسمائة حديث وثلاثة أحاديث بالمكرر،كلها في حكم المرفوع

---

(1) القنوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة ص 118، الطبعة الأولى 1408هـ، دار الجيل بيروت، مراجعة حسن علي الحلبي.

(2) المباركفوري، مقدمة تحفة الأحوذي : ج 1 ص 32، دار الكتاب العربي بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية.

(3) الجوامع الحديثية أنواع :

- منها الجوامع الصحيحة كمصنف البخاري ومسلم...
- ومنها الجوامع التي قصد مصنفوها جمع الأحاديث واستيعابها كجمع الجوامع للسيوطي والفتح الكبير للمناوي وجامع المسانيد لابن كثير...
- ومنها الجوامع التي صنفت لجمع أحاديث كتب مخصوصة " كجامع الأصول من أحاديث الرسول" لابن الأثير الجزري و " جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد " لمحمد بن محمد بن سليمان الروداني و " جامع المسانيد" لابن كثير الدمشقي...

والمسند[4] وإذا أضفنا إلى ذلك أن عدد أحاديث الجامع الصحيح بالمكرر سبعة آلاف وخمسمائة وثلاث وستون حديثا[5] فإن كتاب التفسير ضمن أبواب الجامع الصحيح يشكل تقريبا العشر من مجموع أحاديث مصنف البخاري، هذا دون عدّ ما كان فيه من التعاليق والمتابعات والموقوفات والمقطوعات التي تحفل بها تراجم الكتاب.

أما الجامع الصحيح للإمام مسلم فعدة ما فيه من الأحاديث ثلاثة آلاف وثلاثا وثلاثين حديثا وفيه من طرق الأحاديث المختلفة نحو عشرة آلاف[6] وتضمن كتاب التفسير آخر الجامع أربعا وثلاثين حديثا بحذف المكرر ثلاثا وعشرين أغلبها مروي عن أم المومنين عائشة رضي الله عنها، ولقلة أحاديث التفسير في جامع مسلم وجد من المتأخرين من لا يراه من الجوامع[7].

أما جامع الإمام الترمذي فعلى كثرة أحاديثه لا يرقى إلى درجة الصحيحين، وقد أخرج فيه الترمذي بعض أحاديث التفسير الواردة

---

(4) حسب ترقيم محمد فواد عبد الباقي، حيث ابتدأ كتاب التفسير بالحديث رقم 4474 وانتهى برقم 4977، حسبما هو مثبت في الطبعة السلفية من " فتح الباري" وذكر ابن حجر في خاتمة شرحه لكتاب التفسير غير ذلك، حيث قال رحمه الله : «اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديث وثمانية وأربعين حديثا من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها، الموصول من ذلك أربعمائة حديث وخمسة وستون حديثا، والبقية معلقة وما في معناه، المكرر من ذلك فيه وفيما مضى أربعماذة وثمانية وأربعون حديثا والخالص منها مائة حديث وحديث...» ابن حجر، فتح الباري ج 8 ص 743، نشر المكتبة السلفية بإشراف محب الدين الخطيب.

(5) وفيه بحذف المكرر 2607 أحاديث تبعا لإحصاء عبد الباقي. انظر : محمد عجاج الخطيب : أصول الحديث ص 312 - هامش - الطبعة الرابعة 1401هـ، دار الفكر، بيروت.

(6) انظر المرجع السابق ص 316 قد اشترط الإمام مسلم - رحمه الله - أن لا يكرر متون الأحاديث رغم تعدد الطرق التي يأتي على ذكرها. قال في مقدمة الجامع الصحيح : «... فأردت أرشدك الله أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر فإن ذلك زعمت مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها....، وإنما يرجى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكررات منه لخاصة من الناس... »

(7) اشتهر هذا القول عن عبد العزيز الدهلوي في « العجالة النافعة» ونقله القنوجي في الحطة ص 123 معقبا عليه.

عند الشيخين ثم زاد على ذلك وكرر عددا من الأحاديث[8]، وهو وإن أخرج في كتاب التفسير أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة إلا أنه لم يخرج عن أحد متهم بالكذب أو الوضع[9]، ويضم كتاب التفسير عند الترمذي أربعا وتسعين بابا، تحتوي علي أربعمائة وسبعين حديثا.

أما موضوع أحاديث التفسير في كتب الجوامع فقد عرضت هذه الأحاديث لغريب مفردات القرآن خاصة جامع البخاري - كما نجد ضمن هذه الأحاديث مرويات النسخ وأسباب النزول وغير ذلك... أما المنهج الذي درج عليه الأئمة أصحاب هذه الجوامع فقد كان متنوعا، فالإمام البخاري لم يكن يتوقف عند تخريج أحاديث التفسير كما فعل الإمامان مسلم والترمذي[10]، بل كان يتتبع الغريب[11] وما ورد في القرآن عاما ثم وقع تخصيصه [12] وما نزل مجملا ثم أعقبه البيان.[13] هذا مع اهتمام واضح بأحكام القرآن ؛ وتبعا لطريقة الامام البخاري في تراجم أبواب جامعه، قد يترجم للباب بالآية أو بالسؤال أو بالحكم المستفاد من الآية...، وغالبا ما تكون الترجمة بالجزء الذي يفيد الحكم من الآية.[14] ويعضد البخاري تفسيره

---

(8) المباركفوري : مقدمة تحفة الأحوذي ص 246.

(9) المرجع السابق ص 180.

(10) جاء كتاب التفسير عند البخاري مقسما على السور، وأحاديث كل سورة مقسمة إلى أبواب ؛ أما كتاب التفسير عند الترمذي فهو مقسم على سور القرآن ؛ أما عند مسلم فلقلة أحاديث كتاب التفسير قسمه المصنف رحمه الله إلى أبواب سبعة فقط كما هو واضح في طبعة عبد الباقي للجامع الصحيح.

(11) أكثر ما تضمنه كتاب التفسير عند الإمام البخاري بيان غريب القرآن وقد عمد عبد الباقي الى جمعه وتجريده انظر كتابه معجم غريب القرآن مستخرجا من صحيح البخاري " الذي صدرت طبعته الأولى عام 1950م.

(12) انظر على سبيل المثال باب ﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله﴾ من سورة النساء حديث رقم 4588...

(13) انظر على سبيل المثال أيضا باب ﴿وعنده مفاتح الغيب﴾ من الأنعام، حديث 4627...

(14) هذا هو الغالب على تراجم الأبواب خاصة حين يتعلق الامر بآيات الأحكام فيختار البخاري في ترجمته ما يفيد الحكم الذي يمكن استفادته من الآية.

بالآثار المروية عن السلف من الصحابة والتابعين يسوقها معلقة أو موقوفة أو مقطوعة خاصة في المقدمات التي يضعها بين يدي السورة[15].

واعتبارا لما امتاز به كتاب التفسير في جامع البخاري فإنه أضحى قريبا من أن يكون تفسيرا مختصرا للقرآن جرد فيه المصنف أصح مرويات هذا العلم ؛ لذلك وصف صنيعه الشيخ محمد الفاضل بن عاشور (ت 1390 هـ) بقوله : « فجعل البخاري أساس عمله في التفسير : اللغة بتحقيق معاني الألفاظ المحتاجة إلي بيان، وضبط مراجع اشتقاقها، ومواقع استعمالها، وتحري ماهو مأثور عن الصحابة أو مرفوع للنبي ﷺ من قول في معاني الآيات بجعله معلقا على الثبوت من طرق ثبوت الحديث عنده، بشروطه الضيقة الدقيقة في المتن والإسناد، فإن ورد بذلك الطريق التزم به وحدث به بأسانيده، وإلا أبقاه على تعليقه غير ملتزم الأخذ به، كما فعل ذلك بالنسبة إلى اخبار السنة، وإن كان في عمله هذا في أخبار التفسير أوسع...»[16]

هذا بإجمال عن المنهج، أما الخصائص التي طبعت كتب التفسير ضمن الجوامع الحديثية الثلاثة فقد تنوعت بتنوع مناهج مصنفيها.

فبالنسبة لتغطية الأحاديث لتفسير القرآن، فإن مرويات الإمام البخاري تكان تشمل جل سور القرآن، وهي مرتبة على الترتيب التوقيفي الذي جمع عليه المصحف، وقريبا من ذلك نجده عند الإمام

---

(15) أكثر هذه الآثار تنتهي إلى أحد أعلام مدرسة التفسير بمكة، وبالرجوع إلى المقدمات الي يضعها البخاري للسور ضمن كتاب التفسير نجد هذه الآثار التي لا يدرجها المصنف في صلب الأبواب لأنها ليست على شرطه...

(16) محمد الفاضل بن عاشور : التفسير ورجاله ص 41، منشورات معهد البحوث الإسلامية بالأزهر 1390هـ

الترمذي إلا أنه لم يلتزم بالصحيح فقط، أما أحاديث مسلم فلم تعرض إلا لبعض سور القرآن، ولم تخضع مروياته في التفسير لترتيب المصحف..

أما بالنسبة لتكرار الأحاديث فقد أكثر من ذلك البخاري والترمذي لفوائد معينة، وقد ذكر ابن حجر العسقلاني في خاتمة شرحه لكتاب التفسير أن الخالص من أحاديث الكتاب بعد إزالة المكرر مائة حديث وحديث[17] كما جمع أحاديث التفسير المكررة عند الترمذي شارح كتابه أبو العلى المباركفوري في مقدمة التحفة[18].

وبالنسبة لمرويات كل واحد من الجوامع فالملاحظ أن أكثر أحاديث البخاري والترمذي ينتهي سندها إلى أعلام مدرسة التفسير بمكة، في حين نجد أغلب أحاديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها من طريق هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه[19].

المطلب الثاني : أحاديث التفسير في المسانيد

كتب المسانيد أو الكتب المصنفة على الأسماء هي في اصطلاح المحدثين «ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة رضي الله عنهم بحيث يوافق الترتيب حروف الهجاء أو يوافق السوابق الإسلامية أو يوافق شرافة النسب.

فإن جمع على حروف التهجي فالأحاديث المروية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه تقدم وكذا أحاديث أسامة بن زيد وأنس بن مالك ونحوهما على أحاديث الصحابة.

---

(17) ابن حجر، فتح الباري ج 8 ص 743.

(18)تحفة الأحوذي، المقدمة : ص 249-251

(19) أرقام هذه الأحاديث عند عبد الباقي ما بين 3015-3033، وانظر الجامع الصحيح لمسلم طبعة دار الفكر بيروت 1403هـ تعليق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

وإن جمع على السوابق الإسلامية فتقدم العشرة المبشرة بالجنة وتذكر أحاديث الخلفاء الراشدين على الترتيب ثم أحاديث أهل بدر وأهل الحديبية...

وإن جمع على القبائل والأنساب فتكتب أولا مسانيد بني هاشم خصوصا الحسن والحسين وعلي المترضى ثم أحاديث القبائل التي هي الأقرباء منه ﷺ ...» (20)

وأهم هذه المسانيد مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ)، رتب كتابه على أسماء الصحابة مبتدئا بأحاديث أبي بكر الصديق ومنتهيا بمسند النساء ؛ وعدد أحاديث المسند سبع وعشرون ألفا وخمسمائة وتسعة عشر(21) تدور بين الصحيح والحسن والضعيف.

ويهمنا من مرويات المسند أحاديث التفسير، فقد تضمن مسند أبي كعب (ت 21 هـ) ومسند ابن عباس (ت 68 هـ) وعبد الله بن عمر (ت 72 هـ) وأبي هريرة (ت 59 هـ) وغيرهم الكثير من مرويات التفسير. وبالرجوع إلى فهارس الأبواب الفقهية التي وضعها حمزة أحمد الزين للمسند فإن عدة أحاديث التفسير ثلاثمائة وتسع وعشرون حديثا، وهي بعد حذف المكرر تربو على المائتين (22).

ومن مسانيد السنة المشرفة مسند أبي يعلى الموصلي (ت 307 هـ) ؛ صنفه أبو يعلى مسندين الكبير والصغير، وهذا الأخير هو المتداول والمعروف "بمسند أبي يعلى الموصلي". «ويحتوي هذا

(20) المباركفوري، تحفة الأحوذي، المقدمة ص 35.

(21) بالمكرر حسب الترقيم الذي ابتدأه الشيخ أحمد شاكر وأكمله حمزة أحمد الزين ضمن طبعة المسند الصادرة عن دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى 1416هـ.

(22) أحمد بن حنبل، المسند : ج 20 ص 530-537 ضمن فهارس الأبواب الفقهية التي وضعها حمزة الزين الحلبي.

المصنف جميع ماروي عن أكثر من مائتي نفر من أصحاب رسول الله ﷺ وعدد أحاديثه سبعة آلاف وخمسمائة وسبعة عشر حديثا»[23].

«وقد بدأ بمسند أبي بكر الصديق ثم مسانيد العشرة سوى مسند عثمان وسعيد ثم مسانيد الصحابة بغير ترتيب معين، وقد أدخل فيه الأحاديث المرسلة والموقوفة ضمن المسندة المرفوعة، ولم يحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن أو الضعف إلا نادراً...، ولا يخفى على من أمعن النظر فيه بأن فيه أحاديث صحيحة وحسنة وفيه ضعيفة بل بعضها موضوعة لكنها لا تزيد على عشرة...» وقد عرض لذلك المحقق في مقدمته للكتاب[23م].

أما عن أحاديث التفسير فقد جاءت متفرقة ضمن " المسند الصغير" وأكثرها مروي عن جابر وابن عباس وأنس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم، وبالرجوع إلى مختلف الفهارس التي وضعها المعلق على الكتاب نجد بأن عدة أحاديث التفسير ثلاثمائة وأربع وستون حديثا[24].

هذا وقد حفلت بقية الكتب المصنفة على الأسماء بالكثير من أحاديث التفسير، وإن القارىء لتفاسير المتأخرين كابن كثير الدمشقي (ت 774 هـ) ومن جاء بعده، يلاحظ كيف أن المسانيد التي جمعها حفاظ الحديث النبوي كثر الرجوع إليها من قبل هؤلاء المتأخرين، حتى قدموها على أمهات التفاسير الأثرية.

المطلب الثالث : أحاديث التفسير في كتب المعاجم

المعجم في اصطلاح المحدثين « ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ سواء يعتبر تقدم وفاة الشيخ أم توافق حروف التهجي

---

(23) (23م) أبو يعلى الموصلي، المسند (الصغير) : ج 1 ص 18، الطبعة الأولى 1408 هـ دار القبلة جدة بتعليق وتحقيق إرشاد الحق الأثري.

(24) فيه بحذف المكرر حوالي 253 حديثا، ويمكن الرجوع بخصوص الموضوع إلى الفهارس آخر مجلدات الكتاب الستة.

أو الفضيلة أو التقدم في العلم والتقوى ولكن الغالب هو الترتيب على حروف الهجاء »[25].

وعلى هذا المنهج صنف أبو القاسم الطبراني (ت 360 هـ) معاجمه، حيث لم يجمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد أو في أبواب خاصة بها، بل نجده في المعجم الكبير رتب الصحابة رضي الله عنهم على الحروف باستثناء أبي هريرة أفرده بمصنف خاص، وذكر لكل صحابي مروياته بأسانيدها وقد يترجم لبعضهم[26] ؛ أما المعجم الأوسط فهو مرتب على شيوخ المصنف يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب ؛ والمعجم الصغير ذكر فيه عن كل شيخ له حديثا واحدا مرتبا الشيوخ على المعجم[27].

ويهمنا من هذه المصنفات " المعجم الكبير " الذي جمع فيه الطبراني الكثير من أحاديث التفسير.

هذا وقد نسبت بعض كتب التراجم إلى أبي القاسم الطبراني تأليفا في التفسير كما ترجم له ضمن طبقات المفسرين[28] لكن الراجح أنه لم يؤلف في الموضوع ، وإنما جمع معجمه الكبير الكثير من أحاديث التفسير بأسانيدها.

ولا غرابة في ذلك، إذ روى الطبراني عن عدد من أئمة التفسير كابن جرير الطبري (ت 310 هـ) كما روى عنه آخرون ممن تتلمذوا عليه كان فارس صاحب " جامع التأويل "[29].

---

(25) المباركفوري، تحفة الأحوذي، المقدمة ص 35.

(26) انظر على سبيل المثال "المعجم الكبير" باب التاء ترجمة رقم 129 " تميم بن أوس الداري" : ج 2 ص 49. نشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بتعليق حمدي عبد المجيد السلفي.

(27) مقدمة تحقيق د. فاروق حمادة لمكارم الأخلاق للطبراني : ص 20 – الطبعة الثالثة، دار الثقافة : البيضاء.

(28) الداودي، طبقات المفسرين : ج 1 ص 205، دار الكتب العلمية، بيروت.

(29) انظر : السيوطي، طبقات المفسرين، ترجمة ابن جرير الطبري ص 82، وترجمة ابن فارس النحوي ص 16، الطبعة الأولى 1403هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

ولو قدر لأحاديث التفسير التي أخرجها الطبراني في " المعجم الكبير " أن تجرد في كتاب مستقل ثم ترتب على الترتيب التوقيفي للمصحف لخرجنا من ذلك التجريد بتفسير كامل للقرآن ويكفي الدارسَ المتعجل أن يراجع فقط ما أخرجه المصنف عن ابن عباس رضي الله عنهما ضمن المجلدين العاشر والحادي عشر من " المعجم الكبير ليعلم مقدار ما يحويه هذا الكتاب من أحاديث التفسير.

لكن في مقابل هذه المرويات الكثيرة نجد الطبراني يكتفي بإيراد الأسانيد والمتون ولا يعرج على نقدها، أو الكلام على ما في ألفاظ الأحاديث من اختلاف، أو التعليق على رجال الحديث، أو تحديد درجة الحديث من جهة الصحة والحسن والضعف، بل نجد في أسانيد المعجم الكبير من الرجال من هو متروك[30].

وقد وجد من علماء السنة المشرفة من تصدى للكلام في مرويات التفسير عند الطبراني خلال القرن الثامن الهجري ؛ حيث نجدها مجموعة ومبوبة ضمن " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للحافظ نور الدين علي الهيثمي (ت 807 هـ) [31] لكن الهيثمي – رحمه الله – اكتفى بالكلام على مشايخ الطبراني الذين ذكرهم الحافظ الذهبي في الميزان[32] وكثيرا ما كان يعلق على أحاديث التفسير وغيرها بقوله : «رجاله رجال صحيح » أو «رجاله ثقات » وقد يكون في سندها ما يخل باتصالها.

---

(30) من المتروكين الذين تضمنتهم أسانيد الطبراني – على سبيل المثال – سعيد بن طريف جاء فيما أخرجه المصنف عن ابن عباس في الآية ﴿شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ﴾ ؛ ومنهم جويبر بن سعيد جاء فيما أخرجه المصنف عن ابن عباس من طريق الضحاك بن مزاحم ؛ ومن هؤلاء المتروكين سليمان بن أرقم ورد فيما أخرجه المصنف عن عمر في الآية ﴿ما ننسخ من آية﴾...، هذا دون الكلام عن الضعفاء كشيخ المصنف عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم الذي روى عنه كثيرا...

(31) انظر : الهيثمي، مجمع الزوائد : ج 6 ص 303-329 / ج 7 ص 2-172، الطبعة الثالثة 1402هـ، دار الكتاب العربي : بيروت.

(32) قال الهيثمي في مقدمة كتابه : « ومن كان من مشايخ الطبراني في الميزان نبهت على ضعفه، ومن لم يكن في الميزان ألحقته بالثقات الذين بعده..» مجمع الزوائد : ج 1 ص 8.

اعتبارا لذلك عندما نشر «المعجم الكبير» قبل أكثر من عقد عمد المعلق عليه حمدي عبد المجيد السلفي إلى الاشارة لصنيع الحافظ الهيثمي فقال في مقدمة المعجم « ولما كان الحافظ الهيثمي أكثر من قوله (رجاله رجال الصحيح) اتباعا للحافظ المنذري في "الترغيب والترهيب" فقد ارتأينا أن ننقل ما كتبه شيخنا محمد ناصر الدين الألباني في مقدمته " لصحيح الترغيب والترهيب" في هذه المسألة»[33].

وإذا كان الهيثمي قد جمع أحاديث التفسير التي أخرجها الطبراني في الكبير والأوسط وبوبها على طريقة المحدثين في التصنيف على الجوامع بعد حذف أسانيدها، فإنه أضاف اليها أحاديث مسند أحمد وأبي يعلى والبزار وجمع أحاديث كل واحد في باب واحد من مجمعه منتقيا أصح المتون وأوثق الأسانيد [34].

المطلب الرابع : أحاديث التفسير في كتب السنن

كتب السنن هي مصنفات الحديث التي تهتم بجمع مختلف أحاديث الأحكام، فلا تهتم بالسير والتفسير وغير ذلك مما لا تعلق له بموضوعها[35].

---

(33) قال الألباني : « تحقيق أن قولهم (رجاله رجال الصحيح) ونحوه ليس تصحيحا، واعلم أنه ليس من التصحيح بل ولا التحسين في شيء قول المنذري وغيره من المحدثين : (رجاله ثقات) أو (رجاله رجال الصحيح)...»

وانظر كلامه بتفصيل في مقدمته لصحيح الترغيب والترهيب وفيما نقله عنه حمدي السلفي في مقدمة المعجم الكبير : ج 1، ص 5-7.

(34) قال الهيثمي في المجمع : ج 1 ص 8 : «... وما تكلمت عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف وكان من حديث صحابي واحد ثم ذكرت له متنا بنحوه فإني اكتفي بالكلام عقب الحديث الأول، إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول، واذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره فالكلام على رجاله إلا أن يكون إسناد غيره أصح، وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد وإن كانت ضعيفة...».

(35) التصنيف في السنن يهتم بأحاديث الأحكام العملية، وترتب هذه الأحاديث على الأبواب الفقهية، بحيث تجمع هذه الكتب ما تعلق بفقه العبادات والأنكحة والمعاملات وما كان في حكم ذلك فقط.

تبعا لذلك قل أن نجد المصنفين في السنن يخرجون في كتبهم مرويات التفسير أو يفردون لها بابا مستقلا؛ ولعل الإمامين سليمان ابن الأشعث السجستاني (ت 275 هـ) وأحمد بن شعيب النسائي (ت 303 هـ) من هذه القلة التي جمعت طرفا من أحاديث التفسير.

فالإمام أبو داود السجستاني صاحب السنن نجد عنده في مصنفه « كتاب الحروف والقراءات » وهو الكتاب الرابع والعشرون، يشتمل على باب واحد يحتوي على أربعين حديثا، من رقم 3969 إلى 4008، وعدة ما فيه من أحاديث التفسير - دون القراءات القرآنية - أحد عشر حديثا (36).

أما الإمام النسائي فقد عمد في مصنفه " السنن الكبرى " إلى جمع مرويات التفسير في كتاب مستقل أخرج فيه سبعمائة وخمسا وثلاثين حديثا، موزعة على أربعمائة وثمانية عشر ترجمة تغطي جل سور القرآن. وكان الإمام النسائي مثل غيره من أئمة السنة يترجم لأبواب كتابه بآيات القرآن أو بجملة خبرية ويورد تحت الترجمة الأحاديث، وأكثر الروايات التي أخرجها الإمام في كتاب التفسير من السنن الكبرى من قبيل الأحاديث المرفوعة أو الموقوفة التي يذكرها بأسانيدها المختلفة، وإذا روى الحديث من طريقين ابتدأ بذكر الإسنادين معا ثم متن الحديث بعد ذلك (37).

المطلب الخامس : مرويات التفسير في كتب الحديث الأخرى

لا تخلو بقية مصنفات السنة النبوية الأخرى من أحاديث التفسير، وهذا ينطبق على بقية الكتب الموسومة " بالصحاح " كصحيح الإمام ابن حبان وصحيح الإمام ابن خزيمة وغيرهما.

---

(36) اعتمدت ترقيم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد المطبوع مع سنن أبي داود وشرحها "معالم السنن" للخطابي، الطبعة الأولى، 1388هـ دار الحديث : حمص، سوريا.

(37) اعتمدت في الموضوع على " تفسير النسائي " - من السنن الكبرى، الطبعة الأولى 1410هـ، مكتبة السنة : القاهرة.

ومن المصنفات التي اهتمت كثيرا بأحاديث التفسير " المستدركات "[38] وأكثرها تتبعا لهذه المرويات كتاب " المستدرك على الصحيحين " للحاكم، فقد تضمن هذا المصنف «كتاب التفسير» الذي تناهز أحاديثه الألف، لكن الإمام الحاكم - رحمه الله - لم يلتزم بإخراج الصحيح فحسب بل اشتهر عنه التساهل في قبول الحديث[39].

هذا ومما ينبغي تأكيده بعد هذا الكلام عن أحاديث التفسير في مصنفات السنة النبوية أن المصنفين حين جمعوا هذه الأحاديث وأخرجوها لم يكونوا يقصدون التفسير بحد ذاته بل كانت غايتهم الأولى جمع الحديث بإطلاق سواء تعلق بالأحكام أو الآداب أو التفسير أو غير ذلك لكن إفرادهم لأبواب التفسير أو إخراج هذه الأحاديث في مسانيد رواتها من الصحابة - رضي الله عنهم - خدم علم التفسير بعد القرون الهجرية الأربعة الأولى. والمطلع على أشهر مصنفات التفسير بعد هذه الحقبة لا بد أن يلاحظ كيف أصبحت كتب السنة المشرفة عند متأخري المفسرين مصدرا رئيسا لأخذ التفسير بخاصة مع توالي القرون وتوسع المفسرين الأثريين في تعقب الروايات الواهية... مما جعل قيمة الآثار التي تضمنتها أمهات التفاسير محل شك في ثبوتها، ومن ثم وجدنا بعض المفسرين يتجهون إلى أمهات مصنفات الحديث النبوي[40].

---

(38) الاستدراك في اصطلاح أهل الحديث هو جمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين ولم يخرجها في كتابه. انظر : محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون. ص 407، طبعة 1404هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

(39) قال ابن الصلاح : « واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه المستدرك...، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به...» علوم الحديث ص 18، طبعة 1401هـ، نشر المكتبة العلمية : بيروت. بتحقيق د. نور الدين عتر

(40) نجد على سبيل المثال ابن العربي المعافري (ت 543هـ) يقول : «... إنما ذكرت لكم هذا لتحترزوا من الخلق وخاصة من المفسرين، والمؤرخين، وأهل الآداب، فإنهم أهل جهالة بحرمات الدين أو على بدعة مصرين، فلا تبالوا بما رووا، ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث»، العواصم من القواصم ص 260، طبعة 1407هـ، دار الجيل، بيروت، بتعليق محب الدين الخطيب.

المبحث الثاني
مصنفات المحدّثين في التفسير

لم يقتصر أئمة الحديث على رواية التفسير أو إفراد أبواب لهذا العلم ضمن مصنفاتهم، بل إن كثيرا منهم اتجهوا للتصنيف في التفسير كما صنفوا في السنة النبوية المشرفة.

لكن المأسوف عليه هو أن أغلب تفاسير المحدثين هي في عداد التراث المفقود أو المخطوط، وكثيرا ما نجد كتب التراجم تصف لنا تفاسير حفاظ المحدثين وتعدد أجزاءها ومميزاتها، لكننا لا تعلم عن العديد من تلك المصنفات إلا ما وصفت به في كتب الطبقات والتاريخ.

وقد ازدادت غربة هذه التفاسير بعد أن أقدم طائفة من الناشرين ومن " الباحثين " الناشئين - لأسباب شتى - على ما اعتبروه " محاولة لجمع أوائل كتب التفسير المفقودة " مثل :

- تفسير سعيد بن جبير الأسدي (ت 94 هـ)
- وتفسير الحسن البصري (ت 110 هـ)
- وتفسير الإمام مالك (ت 179 هـ)
- وتفسير سفيان بن عيينة (ت 198 هـ)....[41].

---

(41) وتفسير ابن جريج (ت 150هـ)، وتفسير سفيان الثوري (ت 161 هـ)...، وأميل شخصيا إلى الاعتقاد بأن محاولات الجمع هذه غير ذات فائدة لأسباب :

أولا : لأن العديد من مخطوطات التراث الإسلامي لازالت تنتظر فهرستها فبالأحرى الوصول إليها ونشرها...، ولا يوجد دليل علمي يشهد بضياع هذه التفاسير بإطلاق.

ثانيا : إن محاولات الجمع هذه تفتقد ما يتطلبه البحث العلمي من تنقيب وتتبع...، ومعتمدها الأول فهارس بعض التفاسير المشتهرة، كفهارس الشيخ أحمد شاكر لأجزاء جامع البيان التي حققها، وفهارس تفسير ابن كثير...

ثالثا : إن هذه المحاولات تنسب لمفسري القرن الأول أو الثاني أقوالا انفرد بذكرها بعض المتأخرين بدون إسناد أو عزو إلى مصدر معتمد.

وما كان ينبغي الإقدام على جمع تفاسير هؤلاء المتقدمين من أعلام أئمة الرواية ومن الحفاظ بهذه الطريقة المتنافية مع أبسط مقومات البحث العلمي وبخاصة أننا نعلم أن العديد من أمهات التفاسير لازالت متراكمة على رفوف خزائن المخطوطات في الشرق والغرب، وقد تضمن بعضها التفاسير المنسوبة الى أعلام مفسري السلف من التابعين وأتباعهم[42].

وإذا أردنا الكتابة عن «مصنفات المحدثين في التفسير انطلاقا مما تضمنته كتب طبقات المفسرين وكتب تاريخ الرواة وكتب الجرح والتعديل، فإننا نجد بأن هذه التفاسير تنوعت تبعا للعصر الذي ألفت فيه وتبعا لاختلاف رتب الحفظ بالنسبة لمصنفيها.

فبالنسبة لتأثير العصر على حركة التأليف في التفسير عند المحدثين نلاحظ أن أوائل أئمة الرواية في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة كانوا مدونين – فقط – للمرويات التي وصلتهم دون أن يقصدوا الاستيعاب والتأليف الموسوعي، فكانت تفاسيرهم مدونات لا ترقى إلى درجة التصنيف الذي ظهر فيما بعد.

أما بالنسبة لاختلاف رتب الحفظ عند محدثي المفسرين فالملاحظ أن طائفة من هؤلاء المحدثين تصنف مع "حفاظ المحدثين"، وطائفة أخرى مع "حفاظ الفقهاء"، وسيأتي بيان ذلك تفصيلا.

---

(42) ولعل الآفة التي تلحق بهذه التفاسير يتسبب فيها عاملان : الأول جشع تجار الكتب في بيروت والقاهرة، حيث " يوظفون" بعض الطلبة لجمع المادة، ثم تنشر بعد ذلك وقد طبع على غلافها " تحقيق لجنة من العلماء بإشراف الناشر"، أو يطبع على الغلاف اسم أحد «الدكاترة» الذين يكرون أسماءهم لدور النشر والعامل الثاني بعد جشع التجار هو خوض بعض الباحثين المبتدئين في هذا الموضوع – أي جمع تفاسير السلف – رغم جهلهم بالمصادر وافتقادهم الدقة في التعامل مع النصوص، هذا دون الكلام عن شدة استعجالهم وافتقارهم للتأطير العلمي المتخصص...

واعتبارا لما سبق سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطالب ثلاثة :

الأول عن أوائل مدوني التفسير من أئمة الحديث.

الثاني عن التصنيف في التفسير عند "حفاظ المحدثين".

الثالث عن التصنيف في التفسير عند " حفاظ الفقهاء.

المطلب الأول : أوائل مدوني التفسير من المحدثين

ابتدأ تدوين التفسير مع طبقة كبار التابعين خلال النصف الثاني من القرن الأول للهجرة حيث تفرغ لهذا الدور بعض أعلام مفسري التابعين[43] ثم خلف من بعدهم غيرهم ممن سار على نهجهم في جمع وتدوين مختلف مرويات التفسير التي وصلتهم.

وحين نتعقب هذه المدونات الأولى خاصة في مستهل القرن الثاني للهجرة نصادف أن أكثرها كان من جمع أعلام المحدثين من طبقة التابعين وأتباعهم، ونجد من بين هؤلاء :

1 – **الحسن البصري** (ت 110هـ)، وكان من علماء التابعين المشتهرين بتفسير القرآن، رأى مائة وعشرين من أصحاب رسول الله ﷺ[44] ؛ ومن أعلام الصحابة الذين سمع منهم : عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وابن مغفل، وعمرو بن تغلب[45] كما روى عن عمران بن حصين وأبي موسى وابن عباس ؛ وأخرج حديثه الجماعة ؛ ألف (التفسير)، ورسالة في (الرد على القدرية) لعبد الملك بن مروان[46]، وورد في كتب التراجم أنه ممن اتخذ الكتاب والصحيفة لتدوين العلم، ففي " الطبقات الكبرى" لابن سعد (ت 230هـ) : أخبرنا عفان بن

(43) سبق أن عرضت لهذا الموضوع في دراسة « لمحات عن المدونات الأولى في التفسير خلال النصف الثاني من القرن الأول الهجري» ضمن مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، العدد 27، عام 1416 هـ ص 17-86.

(44) ابن حبان مشاهير علماء الأمصار ص 88، دار الكتب العلمية، بيروت ؛ بتصحيح فلا يشهمر.

(45) الرازي، الجرح والتعديل ج 3 ص 41، دار الكتب العلمية ؛ بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية.

(46) الداودي، طبقات المفسرين ج 1 ص 150-151، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

مسلم قال : حدثنا حماد بن سلمة عن حميد قال : كان علم الحسن في صحيفة مثل هذه، وعقد عفان بالإبهامين والسبابتين»[47].

2 – ومن اوائل مدوني التفسير من الحدثين **عطاء بن أبي مسلم الخرساني** (ت 135 هـ) روى عنه مالك، وأخرج له مسلم والأربعة وكان ثقة[48]. وذكره الذهبي في "الرواة المتكلم فيهم. بما لا يوجب الرد" [49] قال الداودي في ترجمته : « له كتاب (تنزيل القرآن) و (تفسيره) و(ناسخه ومنسوخه) رواية يونس بن راشد الحراني عنه»[50].

3 – ومن هؤلاء المدونين أيضا **زيد بن أسلم العدوي** (ت 136 هـ) روى عن ابن عمر وأنس وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري والثوري ومالك ومعمر[51]، قال عنه ابن حبان بأنه من المتقنين[52]، وأخرج ابن سعد عن مالك بن أنس «كانت لزيد بن أسلم حلقة في مسجد رسول الله ﷺ ....، وكان ثقة كثير الحديث» [53].

وفي التمهيد لابن عبد البر (ت 463 هـ) : « وزيد بن أسلم أحد ثقات أهل المدينة....، وزعموا أنه كان أعلم أهل المدينة بتأويل القرآن بعد محمد بن كعب القرطبي»[54] ؛ ولزيد " تفسير" – يرويه عنه ولده عبد الرحمن – وكان من العلماء الأبرار[55].

---

(47) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج 7 ص 80، الطبعة الأولى 1417هظ، دار إحياء التراث العربي : بيروت وقد أشار إلى تفسيره د. سزكين في تاريخ التراث العربي ج 1 ص 50.

(48) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج 7 ص 177 ؛ الرازي : الجرح والتعديل ج 6 ص : 335

(49) الذهبي : الرواة المتكلم فيهم... ص 146. الطبعة الأولى 1406هـ، دار المعرفة : بيروت. بتعليق أبو عبد الله إبراهيم.

(50) الداودي : طبقات المفسرين ح 1ص 385، وقد ذكر تفسيره محمد فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ح 1 ص 55، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب : 1977م.

(51) الرازي : الجرح والتعديل، ج 3 ص 555.

(52) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار، ص 80.

(53) ابن سعد : الطبقات ج 5 ص 260.

(54) ابن عبد البر : التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد ج 3 ص 240، نشر وزارة الأوقاف – الرباط.

(55) الداودي : طبقات المفسرين ج 1 ص 183. وذكر سزكين هذا التفسير في ترجمة عبد الرحمن بن زيد – تاريخ التراث ج 1 ص 63 – وعبد الرحمن راوي التفسير من المجرحين عند نقاد الحديث النبوي.

4 – ومن أوائل مدوني التفسير من المحدثين **أبان بن تغلب الربعي** الكوفي (ت 141 هـ)، روى عن المنهال بن عمرو والحكم وأبي إسحاق، روى عنه شعبة وزهير وابن عيينة[56]، وثقه ابن سعد وابن حنبل وابن معين وأبو حاتم الرازي[57]، قال الداودي : « صنف كتاب (معاني القرآن) لطيف و (القراءات)، روى له مسلم والأربعة»[58].

5 – ومن هؤلاء المدونين **عبد الملك بن جريج** (ت 150 هـ)، روى عن عطاء وطاووس ومجاهد، روى عنه الثوري والليث بن سعد وحماد بن سلمة... ويحيى بن سعيد القطان وابن المبارك ووكيع[59]، قال ابن سعد : «كان ثقة كثير الحديث جدا»[60] وقال ابن حبان : « من فقهاء أهل مكة وقرائهم، ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر... وكان يدلس»[61] ذكر الداودي أنه صنف " التفسير" رواه عنه حجاج بن محمد المصيصي الحافظ سمعه منه في الإملاء كما ألف كتاب" السنن"[62] ؛ لكن التفسير الذي دونه لم يتحر فيه ماهو صحيح فيقف عنده، بل خلط فيه الصحيح بالعليل حتى إن السيوطي قال عنه : – عند كلامه عن طبقات المفسرين – « أما ابن جريج فإنه لم يقصد الصحة، وإنما

(56) الرازي : الجرح والتعديل، ج 2 ص 296.

(57) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار، ص 164 ؛ وابن سعد : الطبقات الكبرى ج 6 ص 534...

(58) الداودي : طبقات المفسرين ج 1 ص 3 .

(59) الرازي : الجرح والتعديل، ج 5 ص 356.

(60) ابن سعد : الطبقات ج 5 ص 331.

(61) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار، ص 145.

(62) الداودي : طبقات المفسرين ج 1 ص 358-359.

روى ما ذكر في كل آية من الصحيح والسقيم »(63) وبعد، هؤلاء أئمة الرواية ممن عرف عنهم أنهم دونوا تفاسير حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، وقد جاء بعدهم غيرهم من المحدثين الذين خطوا بالتفسير إلى عصر التصنيف، لكن ابتداء من هذا العصر وجدنا المحدثين الذين ألفوا في التفسير قسمين ؛ أحدهما غلب عليه الاشتغال بالسنة النبوية وقد يشتغل بغيرها من علوم الإسلام كالتفسير، لكن يبقى اشتغاله بذلك من باب المشاركة العلمية ؛ والقسم الثاني من المحدثين الذين ألفوا في التفسير غلب عليهم الاشتغال بالفقه أوالأصول أو غيرهما .

ومن ثم وجدنا بعض المحدثين المعاصرين يقسمون علماء السنة من حفاظ الحديث النبوي إلى نوعين(64)

---

(63) السيوطي : الإتقان في علوم القرآن، ح 2 ص 189. طبعة دار الفكر، بيروت، وبهامشها إعجاز الباقلاني. وانظر في نفس الموضوع د. محمد حسين الذهبي : التفسير والمفسرون. ج 1 ص 200—1999، الطبعة الثانية : 1396هـ، دار الكتب الحديثة، القاهرة - هذا وقد عمد علي حسن عبد الغني إلى جمع الآثار المنسوبة إلى ابن جريج في بعض كتب التفسير ضمن رسالة جامعية نشرت بعنوان "تفسير ابن جريج " صدرت طبعتها الأولى عام 1413هـ عن مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة ؛ وفي هذه الآثار الكثير من الموضوعات والإسرائيليات، فمن الموضوعات ما أخرجه الطبري عن ابن جريج في تفسير الآية 159 من الأعراف {ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون}. قال ابن جريج « بلغني أن بني إسرائيل لما قتلو أنبياءهم، كفروا وكانوا اثني عشر سبطا، تبرأ سبط منهم مما صنعوا، واعتذروا، وسألوا الله أن يفرق بينهم وبينهم، ففتح الله لهم نفقا في الأرض فساروا فيه حتى خرجوا من وراء الصين، فهم هنالك، حنفاء مسلمون يستقبلون قبلتنا». الطبري، جامع البيان ج 9 ص 60 دار المعرفة 1400هـ، مصورة عن طبعة بولاق. ومن الموضوعات أيضا ما ذكره عن سفينة نوح في تفسير الآية 44 من سورة هود : أخرج الطبري عن ابن جريج : « كانت السفينة أعلاها للطير، ووسطها للناس. وفي أسفلها السباع، وكان طولها في السماء ثلاثين ذراعا، ودفعت من عين وردة يوم الجمعة لعشر ليال مضين من رجب، وأرست على الجودي يوم عاشوراء، ومرت بالبيت فطافت به سبعا، وقد رفعه الله من الغرق، ثم جاءت اليمن، ثم رجعت» جامع البيان ج 2 ص 29. أما الإسرائيليات فهي كثيرة منها قصة طويلة جدا أخرجها الطبري عن ابن جريج في قصة داود وجالوت - البقرة الآية 251 - جامع البيان ج2 ص 402، ومنها قصة ألواح موسى - الأعراف 145- وأنها « من زبرجد وزمرد من الجنة» جامع البيان ج 9 ص 46.

(64) عبد الله بن الصديق الغماري : رتب الحفظ عند المحدثين، مجلة دعوة الحق العدد 8 السنة 17 شوال 1396 هـ، ص 135.

- حافظ على طريقة الفقهاء.

- حافظ على طريقة المحدثين.

"والحافظ على طريقة المحدّثين أكثر حفظا، وأوسع رواية، وأعرف بأحوال الرجال وطبقاتهم، وأدرى بقواعد التصحيح والتضعيف لتمكنه في معرفة العلل، وغرائب الأحاديث»[64م].

المطلب الثاني : التأليف في التفسير عند حفاظ المحدّثين

قال ابن حجر (ت 852 هـ) عن الشروط التي يجب أن تجتمع في الحافظ : « وهي الشهرة بالطلب، والأخذ من أفواه الرجال، والمعرفة بالجرح والتعديل، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون، فهذه الشروط من جمعها فهو الحافظ»[65].

ومن حفاظ المحدثين الذين ألفوا في التفسير:

1 – **سفيان بن سعيد الثوري** (ت 161هـ) : قال ابن حبان في ترجمته : « وكان رحمة الله عليه من الحفاظ المتقنين والفقهاء في الدين»[66] وفي " طبقات ابن سعد" : «... وكان ثقة مأمونا ثبتا كثير الحديث حجة »[67]، قال ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يقول : سفيان

(64م) عبد الله بن الصديق الغماري : رتب الحفظ عند المحدثين، مجلة دعوة الحق العدد 8 السنة 17 شوال 1396 هـ، ص 135.

(65) من تعليق الشيخ الكوثري – نقلا عن طبقات الشعراني – على ذيل طبقات الحفاظ، ص 335، نشر دار احياء التراث العربي، بيروت. وانظر أيضا : د. إبراهيم بن الصديق – علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام، ج 2 ص 413 وما بعدها. نشر وزارة الأوقاف بالرباط، 1415هـ.

(66) ابن حبان : مشاهير علماء الأوقاف بالرباط، 1415هـ.

(67) ابن سعد : الطبقات الكبرى، ج 6 ص 538.

فقيه حافظ زاهد، إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري»[68].

وكان الثوري يقول : «سلوني عن المناسك والقرآن فإني بهما عالم »[69]، وفي طبقات الداودي : سفيان بن سعيد بن مسروق شيخ الإسلام الفقيه الحافظ الحجة العابد أبو عبد الله الثوري... الكوفي، صاحب التفسير المشهور الذي رواه عنه أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي»[70] وقد عمدت إحدى دور النشر اللبنانية الى طبع ما اعتبرته " تفسير سفيان الثوري " الملفق مما نسب إلى أبي عبد الله في كتب التفسير المتأخرة[71].

2 – ومن هؤلاء الحفاظ الذين ألفوا في التفسير **أبو سعيد إبراهيم بن طهمان الهروي** المتوفى في بضع وستين ومائة ، ذكره ابن حبان مع أتباع التابعين بخرسان[72]، وترجم له الذهبي في "تذكرة الحفاظ"[73]،قال فيه أبو حاتم : صدوق حسن الحديث وقال ابن المبارك : إبراهيم بن طهمان صحيح الكتب[74]، وقال ابن حجر العسقلاني : «إبراهيم بن طهمان الخرساني أحد الأئمة وثقه ابن المبارك وابن معين والعجلي وابن راهويه والجمهور»[75] وفي طبقات الداودي : «أخرج له الأئمة الستة، صنف : التفسير والسنن والمناقب والعيدين»[76].

---

(68) الرازي : الجرح والتعديل، ج 4 ص 193.

(69) المصدر السابق.

(70) االداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 225.

(71) انظر : تفسير سفيان الثوري، جمع " لجنة من العلماء " ، الطبعة الأولى، 1983 بيروت.

(72) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار، ص 199.

(73) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 1 ص 213، طبعة مصورة عن الهندية.

(74) الرازي : الجرح والتعديل، ج 2 ص 107 - 108.

(75) ابن حجر : هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص 388.

(76) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 12 - 13.

3 – **عبد الله بن المبارك المروزي** (ت181 هـ) : قال عنه ابن سعد : «طلب العلم فروى رواية كثيرة وصنف كتبا كثيرة في أبواب العلم وصنوفه حملها عنه قوم وكتبها الناس عنهم...، وكان ثقة مأمونا إماما حجة كثير الحديث»[77] وقال ابن حبان في ترجمته : « كان أحد الأئمة فقها وورعا وعلما وفضلا وشجاعة ونجدة، ممن رحل وجمع وصنف وحدث وحفظ وذاكر ولزم الورع الخفي والصلابة في الدين والعبادة الدائمة ..»[78]، وقد ذكره الذهبي في " تذكرة الحفاظ" [79]، وقال عنه الداودي : «... أخرج له الجماعة » وله من الكتب السنن والتفسير والتاريخ والزهد.»[80].

4 – **إسماعيل بن إبراهيم أبو بشر** (ت 194 هـ) : ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ[81] قال الداودي في ترجمته : « روى عنه علي بن المديني...، وابن أبي شيبة...، ثقة حافظ من الطبقة الثامنة له "التفسير" "والطهارة" "والصلاة" "والمناسك"، أخرج له الجماعة[82].

5 – **وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي** (ت 197 هـ) : كان من الحفاظ المتقنين وأهل الفضل في الدين ممن رحل وكتب وجمع وصنف وحفظ وحدث وذاكر وبث[83]، قال فيه ابن سعد : « وكان ثقة مأمونا عالما رفيعا كثير الحديث حجة »[84]، وقال فيه ابن حنبل : كان وكيع مطبوع الحفظ كان حافظا حافظا، وكان وكيع أحفظ من عبد الرحمان

---

(77) ابن سعد : الطبقات الكبرى، ج 7 ص 178.
(78) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار، ص 194.
(79) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 1 ص 274.
(80) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 250 .
(81) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 1 ص 322.
(82) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 105.
(83) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار، ص 173.
(84) ابن سعد : الطبقات، ج 6 ص 548.

بن مهدي كثيرا كثيرا»[85]، وذكره الذهبي في تذكرته[86]، وله تفسير رواه عنه محمد بن إسماعيل الحساني[87].

6 – **سفيان بن عيينة** (ت 198 هـ) : قال فيه ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث حجة[88] وقال عبد الله بن وهب : « لا أعلم احدا أعلم بتفسير القرآن من سفيان بن عيينة»[89]، وقال ابن حبان : وكان سفيان رحمه الله من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن عني بعلم كتاب الله وكثرة تلاوته له وسهره فيه، عني بعلم السنن وواظب على جمعها والتفقه فيها إلى أن مات »[90] وفي طبقات الداودي : «الإمام المجتهد الحافظ شيخ الإسلام ... محدث الحرم... صاحب التفسير، يرويه عنه سعيد بن عبد الرحمان المخزومي»[91] ؛ وقد نشر بالرياض – عام 1983م – تفسير منسوب إلى ابن عيينة جمعه أحمد صالح محا يري من كتب التفسير المتأخرة.

7 – **يزيد بن هارون الواسطي** : (ت 206 هـ) : ذكره الذهبي في " تذكرة الحفاظ"[92] قال فيه ابن حنبل : «كان يزيد بن هارون حافظا متقنا للحديث»[93] وقال ابن حبان : «كان من خيار عباد الله ممن كان

---

(85) الرازي : الجرح والتعديل، ج 9 ص 38.

(86) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 1 ص 306.

(87) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 358 .ولوكيع ترجمة حافلة ضمن الجزء الأول من الجرح والتعديل للرازي (ص 219- 231) حيث ترجم له المصنف مع الأئمة الجهابذة النقاد الذين خصص لهم هذا الجزء.

(88) ابن سعد : الطبقات، ج 5 ص 333.

(89) الرازي : الجرح والتعديل، ج 4 ص227 ؛ ولسفيان أيضا ترجمة حافلة ضمن الجزء الأول ص - 54 32، مع الأئمة العلماء الجهابذة النقاد..

(90) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار، ص 150.

(91) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 196.

(92) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 1 ص 318.

(93) الرازي : الجرح والتعديل، ج 9 ص 295.

يحفظ حديثه كله»[94] ، وقد نسب إليه د. سزكين تفسيرا للقرآن، أفاد منه الطبري في تفسيره وتاريخه برواية مجاهد بن موسى بن فروخ [95].

7 –عبد الله بن محمد بن أبي شيبة : (ت 235 هـ) ؛ ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (96) قال فيه أبو حاتم : كوفي ثقة [97]، وقال ابن كثير : « أبو بكر بن أبي شيبة أحد الأعلام وأئمة الإسلام صاحب المصنف الذي لم يصنف أحد مثله قط لا قبله ولا بعده»[98]، قال الداودي : صنف المسند والأحكام والتفسير والسنن والتاريخ... وغير ذلك من المصنفات[99].

8 – إسحاق بن إبراهيم بن راهويه : (ت 238 هـ) : أورده الذهبي في التذكرة[100] قال فيه ابن كثير : « أحد الأعلام وعلماء الإسلام والمجتهدين من الأنام »[101]وفي طبقات الداودي : «صاحب المسند والسنن والتفسير المشهور الذي رواه عنه محمد بن يحيى بن خالد المروزي... روى عنه الجماعة سوى ابن ماجة، وأحمد...»[102].

9 –عبد بن حميد بن نصر : (ت 249 هـ) : صاحب التفسير الحافل [103]، ذكره الذهبي ي "تذكرة الحفاظ" [104]، قال الداودي : « عبد بن حميد بن نصر الإمام الحافظ... أبو محمد مصنف المسند والتفسير وغير ذلك... حدث عنه مسلم والترمذي... وابن حبان وخلق وعلق له البخاري،،، فسماه عبد الحميد، وكان من الأئمة الثقات»[105].

(94) ابن حبان : مشاهير علماء الأمصار، ص 178.
(95) سزكين : تاريخ التراث العربي، ج 1 ص67.
(96) الذهبي : التذكرة، ج 2 ص 432.
(97) الرازي : الجرح والتعديل، ج 5 ص 160.
(98) ابن كثير : البداية والنهاية ج 10 ص 315، دار الفكر، بيروت، 1398هـ.
(99) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 253.
(100) الذهبي : التذكرة ج 2ص 433.
(101) ابن كثير : البداية والنهاية ج 10 ص 317.
(102) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 103-104.
(103) ابن كثير : البداية والنهاية ج 11 ص 4.
(104) الذهبي : التذكرة، ج 2 ص 534.
(105) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 374 ؛ وانظر : البخاري، التاريخ الصغير ج 2 ص 249 الطبعة الأولى 1406هـ، المعرفة، بيروت.

10 – روح بن عبادة البصري : (ت 250 هـ) : ذكره الذهبي في تذكرته [106]، قال ابن سعد « كان ثقة إن شاء الله »[107]، وقال فيه ابن حجر: « روح بن عبادة القيسي أبو محمد البصري أدركه البخاري بالسمن ولم يلقه، وكان أحد الأئمة، وثقه علي بن المديني ويحيى بن معين ويعقوب بن شيبة وأبو عاصم وابن سعد والبزار وأثنى عليه أحمد وغيره... قلت : واحتج به الأئمة كلهم»[108]، وعند ابن ابي حاتم : عن أبي عاصم النبيل ان روح بن عبادة " كتب عن ابن جريج الكتب"[109] وقال د. سزكين عنه : « وهو يعد من المحدثين الذين ألفوا كتبا عديدة مصنفة وفق موضوعات »، وذكر من آثاره : التفسير. أفاد منه الثعلبي برواية أبي الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي[110].

11 – عبد الله بن عبد الرحمان الدارمي السمرقندي : (ت255هـ) : ذكره الذهبي في " تذكرة الحفاظ"[111]، قال الداودي : حدث عنه مسلم وأبو داود والترمذي وبقي بن مخلد وأبو زرعة... صنف المسند والتفسير[112]، وقال محمد بن إبراهيم الشيرازي : كان على غاية من العقل والديانة، ممن يضرب به المثل في الحكم والدراية والحفظ والعبادة والزهد، أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند وذب عنها الكذب وكان مفسرا كاملا وفقيها عالم[113].

---

(106) الذهبي : تذكرة، الحفاظ ج 1 ص 349.

(107) ابن سعد : الطبقات، ج 7 ص 149.

(108)ابن حجر : هدي الساري ص 402.

(109) الرازي : الجرح والتعديل، ج 3 ص 498.

(110) سزكين، تاريخ التراث العربي، ج 1 ص 66، ولروح بن عبادة ترجمة حافلة ضمن الجرح والتعديل: ج 1 ص 362 ؛ هذا وقد وقع تصحيف في اسم داوي التفسير عنه في طبقات الداودي. ح 1 ص 180 – نشرة دار الكتب العلمية بيروت، حيث ذكر غلطا " أبو الأزهر صالح بن درهم الباهلي " عوض " أحمد بن الأزهر العبدي".

(111) الذهبي : التذكرة، ج 2 ص 534.

(112) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 242-244.

(113) المباركفوري : مقدمة تحفة الأحوذي، ص 226.

12 – عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ابو زرعة : (ت 264 هـ) : ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل من الطبقة الرابعة من العلماء الجهابذة النقاد الذين جعلهم الله علما للإسلام وقدوة في الدين ونقادا لناقلة الآثار[114]. قال عنه ابن خالته أبو حاتم : إمام[115]، قال ابن كثير في ترجمته : « أحد الحفاظ المشهورين... وكان فقيها ورعا زاهدا عابدا متواضعا خاشعا أثنى عليه أهل زمانه بالحفظ والديانة، وشهدوا له بالتقدم على أقرانه»[116]، وقد ذكره الذهبي في " تذكرة الحفاظ [117] أخذ التفسير عن يحيى بن عبد الله بن بكير وعمرو بن حماد بن طلحة وغيرهما[118] : قال ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يقول : كان محمد بن يزيد الاسفاطي يحفظ التفسير وولع به وكان يلقي علي وعلى أبي زرعة التفسير، فإذا ذاكرته بشيء لا يحفظه كان يقول : يا بني أفدني »[119] ؛ وفي طبقات الداودي : كان أبو زرعة يحفظ الأبواب والشيوخ والتفسير[120].

13 – محمد بن يزيد بن ماجة : (ت 273 هـ) : ذكره الذهبي في التذكرة [121] وقال ابن كثير في ترجمته : « صاحب السنن المشهورة ، وهي دالة على علمه وعمله وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع...، ولابن ماجة تفسير حافل وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره»[122] وفي طبقات الداودي : ... قال الخليلي : وكان عارفا بهذا الشأن وله كتاب في التفسير وكتاب السنن..»[123].

---

(114) الرازي : الجرح والتعديل، ج1 ص 328.

(115) المصدر السابق، ج 5 ص 326.

(116) ابن كثير : البداية والنهاية ج 11 ص 37.

(117) الذهبي : التذكرة، ج 2 ص 557.

(118) يمكن الرجوع في هذا الموضوع إلى أسانيد مرويات أبي زرعة في " التفسير المسند".

(119) الرازي : الجرح والتعديل، ج 1 ص 357.

(120) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 376.

(121) الذهبي : التذكرة، ج 2 ص 636.

(122) ابن كثير : ج 11 ص 52.

(123) الداودي : طبقات المفسرين، ج 2 ص 274.

14 – **بقي بن مخلد القرطبي :** (ت 276 هـ) : ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ [124] وقال ابن كثير في ترجمته : أبو عبد الرحمان الأندلسي الحافظ الكبير له المسند المبوب على الفقه روى فيه عن ألف وستمائة صحابي...، وله تصانيف أخر »[125]، وقال السيوطي: «كان إماما زاهدا... بحرا في العلم مجتهدا لا يقلد أحدا بل يفتي بالأثر، وهو الذي نشر الحديث بالأندلس وكثره، وليس لأحد مثل مسنده ولا تفسيره»[126].

15 – **محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي :** (ت 277 هـ) : ذكره ابنه مع الأئمة الجهابذة النقاد من الطبقة الرابعة[127]، وترجم له الذهبي في التذكرة[128] قال عنه ابن كثير : « أبو حاتم الحنظلي الرازي، أحد أئمة الحفاظ الأثبات العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل، وهو قرين أبي زرعة رحمهما الله...»[129]، وقد نسبت له كتب الفهارس الحديثة كتابا في التفسير[130]، وتدل مروياته الكثيرة ضمن التفسير المسند لابنه على إمامته في العلم[131].

16 – **عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي :** (ت 327 هـ) : قال ابن كثير : « الحافظ الكبير ابن الحافظ الكبير أبو محمد عبد الرحمن...، صاحب كتاب الجرح والتعديل وهو من أجل الكتب المصنفة في هذا الشأن، وله التفسير الحافل الذي اشتمل على النقل الكامل،الذي يربو

---

(124) الذهبي : التذكرة، ج 2 ص 629.

(125) ابن كثير : البدادة والنهاية ج 11 ص 56.

(126) السيوطي : طبقات المفسرين ص 31، دار الكتب العلمية، بيروت 1403 هـ ؛ الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 118.

(127) الرازي : الجرح والتعديل، ج 1 ص 349.

(128) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 2 ص 567.

(129) ابن كثير : البداية والنهاية ج 11 ص 59.

(130) د. سعود الفنيسان : آثار الحنابلة في علوم القرآن – المطبوع – المخطوط – المفقود – ص 28، الطبعة الأولى، مطابع المكتب المصري الحديث.

(131) يمكن مراجعة فهارس الأعلام المنشورة مع بعض أجزاء التفسير المسند لابن أبي حاتم.

فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين إلى زماننا ...»[132] وقد ترجم له الذهبي في التذكرة[133]، كما ترجم له الداودي في طبقات المفسرين[134]، وذكر هو نفسه جانبا من حياته أيام طلب العلم ضمن ترجمة أبيه وابن خالة أبيه في الجزء الأول من "الجرح والتعديل".

17 – **الحسين بن محمد الأصبهاني** : (ت 369 هـ) : نقل السيوطي عن تلميذه أبي نعيم الأصبهاني قوله : كثير الحديث، صاحب معرفة وإتقان، صنف المسند والتفسير والشيوخ وله من المصنفات شيء كثير[135]، كما ذكره الذهبي في تذكرته [136] والداودي في طبقاته[137].

18 – **عبد الله بن محمد أبو إسماعيل الهروي** : (ت 481 هـ) : ذكره الذهبي في التذكرة[138]، وقال ابن كثير : « أبو إسماعيل الأنصاري الهروي روى الحديث وصنف، وكان كثير السهر بالليل[139]، وذكره السيوطي والداودي في طبقات المفسرين[140] وتفسيره باللغة الفارسية، وصل فيه، الى سورة (ص) [141].

---

(132) ابن كثير : البداية والنهاية ج 11 ص 191.

(133) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 3 ص 829.

(134) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 285 - 287.

(135) السيوطي : طبقات المفسرين، ص 38.

(136) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 3ص 956.

(137) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 160.

(138) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 3 ص 1183.

(139) ابن كثير : البداية والنهاية ج 12 ص 135.

(140) السيوطي : طبقات المفسرين، ص 46 - 47 ؛ الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 255 ...

(141) د. الفنيسان : آثار الحنابلة في علوم القرآن، ص 71.

19 – الحسين بن مسعود البغوي : (ت 516 هـ) : ذكره الذهبي في التذكرة [142]، قال ابن كثير في ترجمته : «... صاحب التفسير وشرح السنة والتهذيب في الفقه، والجمع بين الصحيحين والمصابيح في الصحاح والحسان وغيره ذلك... وبرع في هذه العلوم، وكان علامة زمانه فيها»[143] وقال عنه السيوطي : « كان إماما في التفسير، إماما في الحديث، إماما في الفقه»[144]، وترجم له – كذلك – الداودي في طبقاته[145].

20 – اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي : (ت 774 هـ) : قال الداودي : « ذكره شيخه الذهبي – في المعجم المختص[146] فقال : فقيه متفنن ومحدث متقن ومفسر نقاد وقال تلميذه الحافظ شهاب الدين بن حجر : كان أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث، وأعرفهم بتخريجها ورجالها وصحيحها وسقيمها وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وكان يستحضر شيئا كثيرا من الفقه والتاريخ، قليل النسيان، وكان فقيها جيد الفهم صحيح الذهن[147] قال ابن حجر في الدرر في الكامنة : «كان كثير الاستحضار وسارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع به الناس بعد وفاته، ولم يكن على طريق المحدثين في تحصيل العوالي وتمييز العالي من النازل ونحو ذلك من فنونهم وإنما هو من محدثي الفقهاء »[148] وقد رد السيوطي كلام ابن حجر في ذيل التذكرة فقال عقب نقل قول الحافظ : « قلت العمدة في

---

(142) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 4 ص 1257.

(143) ابن كثير : البداية والنهاية، ج 12 ص 193.

(144) السيوطي : طبقات المفسرين، ص 39.

(145) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 161 - 162.

(146) للذهبي معجم كبير وصغير ومختص بالمحدثين، انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ص 348، دار إحياء التراث العربي ؛ بيروت.

(147) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 112.

(148) ابن حجر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج 1 ص 399 - 400.

علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله واختلاف طرقه ورجاله جرحا وتعديلا، وأما العالي والنازل ونحو ذلك فهو من الفضلات لا من الأصول المهمة »[149] ؛ وقد وصف الشيخ أحمد شاكر تفسيره بأنه : « بحر خضم لا يكاد يدرك ساحله، من الأسانيد والآثار والأقوال، ودقائق العلم في تخريج الأحاديث ونقد الرجال»[150]، أما الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري فقد عمد في " رتب الحفظ" إلى ترجيح رأي ابن حجر وجعل ابن كثير ضمن حفاظ الفقهاء[151].

المطلب الثالث : التأليف في التفسير عند حفاظ الفقهاء

قال المحدث الشيخ عبد الله بن الصديق (ت 1413هـ) حين كتب عن " رتب الحفظ عند المحدثين" :

« ثم الحافظ نوعان :

1 – **حافظ على طريقة الفقهاء** ، كالطحاوي والبيهقي والباجي وابن العربي المعافري والقاضي عياض والنووي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير..

2 – **حافظ على طريقة المحدّثين**، وهم معظمهم الحفاظ»[152].

وقال د. إبراهيم بن الصديق : « ... فقد تعارفوا فيما بينهم، وإن لم يصرحوا بذلك قديما – على تصنيف الحفاظ إلى رتبتين :

---

(149) السيوطي : ذيل التذكرة، ص 362.

قال الشوكاني في ترجمته ضمن البدر الطالع : «... وبزغ في الفقه والتفسير والنحو، وأمعن النظر في الرجال والعلل...، وله تصانيف مفيدة منها التفسير المشهور وهو في مجلدات، وقد جمع فيه فأوعى، ونقل المذاهب والأخبار والآثار، وتكلم بأحسن كلام وأنفسه، وهو من أحسن التفاسير إن لن يكن أحسنها». البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج 1 ص 153، دار المعرفة بيروت مصورة عن طبعة السعادة المصرية.

(150) أحمد شاكر : عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، ج1 ص 5، نشر مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

(151) ابن الصديق : رتب الحفظ عند المحدثين، مجلة دعوة الحق، ع 8 س 17 ص 135.

(152) عبد الله بن الصديق : رتب الحفظ عند المحدثين، مجلة دعوة الحق، ع 8 س 17 ص 135.

– عليا وهي التي يكون صاحبها حافظا على طريقة المحدّثين.

– ودنيا وهي التي يكون حاملها على طريقة الفقهاء. فالحافظ على طريقة الفقهاء وإن كان يعرف المتون والأسانيد وتراجم الرجال ويمكن أن يستظهرآلاف الأحاديث – مع أن الاستظهار المجرد لا قيمة له عندهم – فليس يصل إلى حد الاستقلال بادراك خفايا الأسانيد وعللها ومقارنتها واستقرائها من المسانيد والأجزاء والجوامع والفوائد، وتقويم الرجال، ويعدل ويجرح ويقبل ويرد، ويصحح ويضعف، فهذه مهمة الحافظ على طريقة المحدثين الذي يضيف الى وصف الحفظ وصف النقد»[153].

وتخصيص المحدث بترجمة في كتب " طبقات الحفاظ" لا يعني أنه من حفاظ المحدثين أو أنه استوفى الشروط المطلوبة لهذه الرتبة ؛ يدل على ذلك على سبيل المثال لا الحصر أن الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي (ت 597 هـ) ذكره الذهبي في " تذكرة الحفاظ" [154]، وقال عنه في التاريخ : لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة بل باعتبار كثرة اطلاعه وجمعه [155] ؛ وقال عنه الذهبي أيضا : كان مبرزا في التفسير وفي الوعظ وفي التاريخ، ومتوسطا في المذهب، وفي الحديث له اطلاع تام على متونه، وأما الكلام على صحيحه وسقيمه فما له فيه ذوق المحدثين ولا نقد الحفاظ المبرزين[156].

ولا يقتصر المثال على ابن الجوزي – رحمه الله – فقط، بل إن الحافظ الذهبي ترجم في تذكرته لإسماعيل بن إسحاق الأزدي المالكي

(153) د. إبراهيم بن الصديق : علم علل الحديث... ج 2 ص 414.

(154) الذهبي : التذكرة ، ج 4 ص 1342.

(155) انظر الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 288..

(156) انظرالسيوطي : طبقات المفسرين، ص 51...

كما ترجم لقاسم بن أصبغ القرطبي ومحمد بن عبد الله بن العربي المعافري وغيرهم ممن تنطبق عليهم الأوصاف المذكورة لحفاظ الفقهاء[157].

ومن بين حفاظ الفقهاء الذين ألفوا في تفسير القرآن :

1 – **إسماعيل بن إسحاق الأزدي :** (ت 202 هـ) ؛ قال عنه ابن كثير : « كان حافظا فقيها مالكيا جمع وصنف وشرح في المذهب عدة مصنفات في التفسير والحديث والفقه وغيره ذلك » [158]، وذكر عنه ابن فرحون بأنه « كان يقول أفخر على الناس برجلين بالبصرة : ابن المعدل يعلمني الفقه وابن المديني يعلمني الحديث »[159]، وذكر له الداودي الكثير من المؤلفات في الفقه والتفسير والحديث[160]، كما جمع تآليفه ابن فرحون في الديباج المذهب [161]. وترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ[162].

2 – **يحيى بن آدم الكوفي :** (ت 203 هـ) ؛ قال الرازي : « روى عن الثوري وسعر ومالك بن مغول. روى عنه إسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وعثمان وعبد الله ابن أبي شيبة » وقال فيه أيضا : سألت أبي عنه فقال : « كان يفقه وهو ثقة » [163]، وذكره ابن سعد في أول الطبقة الثامنة من طبقات الكوفيين[164]، وذكره الذهبي في التذكرة [165]، كما ذكر له الداودي كتاب " أحكام القرآن. [166]

---

(157) يراجع في الموضوع : د. إبراهيم بن الصديق : علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي، ج 2 ص 413-415.

(158) ابن كثير : البداية والنهاية، ج 11 ص 72.

(159) ابن فرحون : الديباج المذهب... ج 1 ص 284، دار التراث. القاهرة، بتعليق د. محمد الأمدي أبو النور.

(160) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 107.

(161) ابن فرحون : الديباج ج 1 ص 289.

(162) الذهبي : التذكرة ، ج 2 ص 625.

(163) الرازي : الجرح والتعديل، ج 9 ص 128.

(164) ابن سعد : الطبقات الكبرى، ج 6 ص 552.

(165) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 1 ص 359.

(166) الداودي : طبقات المفسرين، ج 2 ص 362.

3 – محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (ت 318 هـ) : ذكره الشيرازي مع فقهاء الشافعية وقال عنه : « صنف في اختلاف العلماء كتبا لم يصنف أحد مثلها »[167]، وذكر السيوطي والداودي من كتبه "المبسوط" في الفقه، والإشراف في معرفة الخلاف و "الأوسط" وهو أصل الإشراف، و " الإجماع " و " الإقناع" و "التفسير"، و " السنن والإجماع والاختلاف"[168]، وقد ترجم له الذهبي في "تذكرة الحفاظ "[169].

4 – أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي، (ت321 هـ) : قال ابن كثير في ترجمته : « هو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة »[170] وقال ابن قطلوبغا الحنفي فيه : « كان ثقة، نبيلا، فقيها، إماما » [171] ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ "[172]، والشيزاري والداودي [173]، له من المؤلفات "أحكام القرآن" و " معاني الآثار" و " بيان مشكل الآثار" و "المختصر " في الفقه وغير ذلك[174].

5 – قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي (ت 340 هـ) : قال ابن فرحون في ترجمته : « وكان ثبتا صادقا حليما مأمونا، بصيرا بالحديث والرجال،...، وغلبت عليه الرواية والسماع، مذكور في أئمة المالكيين، وصنف في الحديث مصنفات حسنة»[175] ؛ من مؤلفاته

(167) الشيرازي : طبقات الفقهاء، ص 118 – طبعة دار القلم، بيروت، ومعه طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية.

(168) السيوطي : طبقات المفسرين ص 77 ؛ الداودي : طبقات المفسرين ج 2 ص 55.

(169) الذهبي : التذكرة ، ج 3 ص 783.

(170) ابن كثير : البداية والنهاية، ج 11 ص 174.

(171) ابن قطلوبغا : تاج التراجم، ص 100، الطبعة الأولى : 1413 هـ، دار القلم، دمشق. بتحقيق محمد خير رمضان.

(172) الذهبي : التذكرة ، ج 3 ص 808.

(173) الشيرازي : طبقات الفقهاء : ص 148 ؛ الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 74.

(174) ابن قطلوبغا : تاج التراجم، ص 101.

(175) ابن فرحون : الديباج، ج 2 ص 146.

مصنفه المخرج على كتاب أبي داود واختصاره " المجتنى"، "وغرائب حديث مالك"، " ومسند حديث مالك " و "أحكام القرآن"[176]، وقد ترجم لقاسم بن أصبغ ضمن تذكرة الحفاظ " للذهبي[177].

6 – محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543 هـ): قال عنه ابن كثير : « كان فقيها عالما وزاهدا عابدا ، وسمع الحديث بعد اشتغاله في الفقه »[178]، وقال عنه صاحب الديباج : «الامام العلامة، الحافظ المتبحر، ختام علماء الاندلس، وآخر أئمتها وحفاظها»[179]، وفي طبقات السيوطي : « كان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها، مقدما في المعارف كلها، أحد من بلغ رتبة الاجتهاد، وأحد من انفرد بالأندلس بعلو الإسناد ثاقب الذهن، ملازما لنشر العلم، صارما في أحكامه، هيوبا على الظلمة»[180] ؛ من مصنفاته القبس في شرح الموطأ وعارضة الأحوذي في شرح الترمذي، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأحكام القرآن وأنوار الفجر في تفسير القرآن وقانون التأويل، وغير ذلك من المصنفات الفريدة[181] وقد ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ"[182].

7 – عبد الرحمان بن علي بن الجوزي، (ت 597 هـ) : قال الداودي : « الإمام العلامة حافظ العراق وواعظ الآفاق، صاحب التصانيف المشهورة في أنواع العلوم من التفسير والحديث والفقه والوعظ والزهد والتاريخ والطب وغير ذلك»[183]، وفي البداية والنهاية «برز في علوم كثيرة، وانفرد بها عن غيره...، وتفرد بفن الوعظ.

---

(176) الداودي : طبقات المفسرين، ج 2 ص 36 ؛ ابن فرحون : الديباج : ج 2 ص 146.
(177) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 3 ص 853.
(178) ابن كثير : البداية والنهاية، ج 12 ص 228.
(179) ابن فرحون : الديباج، ج 2 ص 252.
(180) السيوطي : طبقات المفسرين ص 91.
(181) الداودي : طبقات المفسرين، ج 2 ص169.
(182) الذهبي : التذكرة ، ج ٤ ص 1294.
(183) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 276.

والذي يراجع مصنفاته – بخاصة كتب الوعظ والمناقب – يصادف تساهله في الاحتجاج بالآثار الواهية وجمعه بين صحيح الروايات وسقيمها، إذ لم يذكره الذهبي مع الحفاظ إلا اعتبارا لكثرة اطلاعه، أما كلامه في التصحيح والتضعيف فلا يظهر أنه له تضلعا في صنعة نقاد الحديث النبوي، وقد سبق الكلام عن هذا الموضوع لم يسبق إليه ولا يلحق شأوه فيه وفي طريقته وشكله»(184) من تصانيفه " زاد المسير في علم التفسير" وجامع المسانيد " و " التحقيق في مسائل الخلاف " و "الموضوعات" وغير ذلك(185).

8 – **محمد بن أحمد بن جزي الكلبي،** (ت 741 هـ) : ورد في ترجمته ضمن الديباج : «كان رحمه الله على طريقة مثلى من العكوف على العلم، والاشتغال بالنظر والتقييد والتدوين، فقيها حافظا قائما على التدريس،. مشاركا في فنون من عربية وأصول وقراءات وحديث وأدب، حافظا للتفسير مستوعبا للأقوال، جماعة للكتب...»(186) ؛ صنف الكثير من ذلك " وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم "و" الدعوات والأذكار المخرجة من صحيح الأخبار " و "القوانين الفقهية"و" تفسيره المختصر " التسهيل إلى علوم التنزيل" وغير ذلك من المؤلفات(187).

المطلب الرابع : مجمل طريقة حفاظ المحدثين في التخريج ونقد المرويات

إن من يتتبع تاريخ التفسير خلال مرحلتي التدوين والتصنيف يلاحظ أن مناهج المفسرين في نقل المرويات لا تخرج عن طريقتين :

الأولى – أن يذكر المفسر في مقدمة كتابه مختلف الطرق التي بلغته بها الآثار ويسوق بعد ذلك الآثار المختلفة – في مناسباتها

(184) ابن كثير : البداية والنهاية، ج 13 ص 28.

(185) الداودي : طبقات المفسرين، ج 1 ص 277.

(186) ابن فرحون : الديباج ، ج 2 ص 274.

(187) الداودي : طبقات المفسرين، ج 2 ص 86 ؛ ابن فرحون : الديباج ، ج 2 ص 275.

محذوفة الإسناد، وقد انتقدت هذه الطريقة لأنها من أسباب دخول الآثار الواهية إلى التفسير [188].

الثانية – وهي الغالبة– أن يذكر المفسر لكل رواية سندها ويستوعب اختلاف الأقوال من غير تطويل – لا يحتاج إليه – لكن هذه الطريقة أيضا لا يمكن أن تسلم من الانتقاد بسبب تتبع المفسرين الأثريين للأخبار المتضاربة والمختلفة من غير بيان للمقبول والمردود[189].

قال الشيخ محمد الفاضل بن عاشور (1390هـ) عن التفاسير التي سلكت هذه الطريقة –الثانية– : « كانت أول التفاسير ظهورا في النصف الثاني من القرن الثاني... التفاسير المتوخية طريقة جمع الأقوال بحسب ما انتهى إلى مؤلفاها من طرق الإسناد. وقد اقتضى

---

(188) وممن سار على هذه الطريقة مقاتل بن سليمان البلخي (ت 150 هـ)، حيث نجد في مقدمة تفسيره : أخبرنا القاضي أبو عبد الله محمد بن علي.. قال حدثنا عبد الخالق بن الحسن قال حدثنا عبد الله بن ثابت عن أبيه عن الهذيل بن حبيب عن مقاتل بن سليمان الخرساني عن ثلاثين رجلا، منهم اثنى عشر رجلا من التابعين، منهم من زاد على صاحبه الحرف، ومنهم من وافق صاحبه في التفسير فمن الإثني عشر عطاء بن أبي رباح، والضحاك بن مزاحم، ونافع مولى ابن عمر، والزبير، وابن شهاب الزهري، ومحمد بن سيرين. وابن أبي مليكة. وشهر بن حوشب، وعكرمة، وعطية الكوفي، وأبو اسحاق الشعبي، والحسين بن علي، ومن بعد هؤلاء قتادة بن دعامة، وسليمان بن مهران الأعمش، وحماد بن أبي سليمان... إلى تمام الثلاثين رجلا المذكورين في مقدمة مقاتل لتفسيره. ج 1 ص 3-4، دار الشروق، القاهرة : 1969، بتعليق د. عبد الله شحاته. وبعد ذكر الرجال في المقدمة عمد مقاتل إلى حذف الأسانيد في متن كتابه.

(189) هذه الأخبار كثيرة في التفاسير الأثرية المشهورة، من أمثلها ما جمعه أهل الآثار في تعيين الذبيح من ابني ابراهيم الخليل – سورة الصافات 101-107 – حتى أن ابن جرير الطبري على سعة علمه وجلالة قدره وإمامته قال في تفسيره عقب ذكر العديد من تلك الآثار المختلفة المتضاربة : « قال أبو جعفر : وأولى القولين بالصواب في المفدى من ابني ابراهيم خليل الرحمن على ظاهر التنزيل قول من قال هو إسحاق...» جامع البيان، ج 23 ص 54، دار المعرفة بيروت : 1400هـ – مصورة عن طبعة بولاق وقد رد ابن كثير في تفسيره ج 4 ص 18دار المعرفة بيروت 1400 كلام الطبري لأنه بعيد جدا. ومن الطرائف والنوادر المتصلة بالمسألة ما ذكره أبو حيان الأندلسي في تفسيره قال : « وسأل الأصمعي أبا عمرو بن العلاء عن الذبيح ؟ فقال : يا أصمعي أين عزب عنك عقلك ! ومتى كان إسحاق بمكة. وهو الذي بنى البيت مع أبيه، والمنحر بمكة !! » البحر المحيط، ج 7 ص 371، الطبعة الأولى : 1328هـ، مطبعة السعادة. القاهرة.

ذلك لا محالة اشتمال الكتاب الواحد، في الآية الواحدة على أخبار متخالفة، وآثار متفارتة الدرجات من حيث مظنة الثبوت لقوة الأسانيد وضعفها، فتطلب ذلك رجوعا إلى تلك الأخبار بالنقد والتمحيص...»(190).

وقد تولى نقد مرويات التفسير تلك حفاظ المحدثين ممن صنفوا في تفسير القرآن، وتضمنت مقدمات مصنفاتهم بيان طريقتهم في تخريج الروايات ونقدها وأيضا منهجهم في استيعاب اختلاف المفسرين .

ففي مقدمة " تفسير القرآن العظيم مسندا عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين " لابن أبي حاتم الرازي (ت 327 هـ) قال المصنف رحمه الله :

«... سألني جماعة من إخواني إخراج تفسير القرآن مختصرا بأصح الأسانيد، وحذف الطرق والشواهد والروايات، وتنزيل السور ؛ وأن نقصد لإخراج التفسير مجردا دون غيره، متقص تفسير الآي حتى لا نترك حرفا من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك.

فأجبتهم إلى ملتمسهم، وبالله التوفيق، وإياه نستعين، ولا حول ولا قوة، إلا بالله فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسنادا، وأشبعها متنا، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله ﷺ لم أذكر معه أحدا من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا متفقين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصح الإسناد، وسميت موافقيهم بحذف الإسناد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم وذكرت لكل واحد منهم إسنادا، وسميت موافقيهم بحذف الأسانيد ؛ فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من

(190) محمد الفاضل بن عاشور : التفسير ورجاله، ص 22.

المثال في الصحابة وكذا أجعل المثال في اتباع التابعين وأتباعهم...»[191].

ويظهر من خلال النص منهج الحافظ ابن أبي حاتم في التخريج وطريقته في استيعاب المرويات ثم موقفه من نقد هذه الآثار.

فبالنسبة للتخريج وضع ابن أبي حاتم لذلك شرطين :

الأول إخراج التفسير بأصح الأسانيد.

الثاني : التقصي، حتى لا يترك حرفا من القرآن بدون تفسير.

فأما اشتراطه الالتزام بأصح الأسانيد فقد عصمه من الوقوع في الكثير من الروايات الواهية – الموضوعات والإسرائيليات – التي تحفل بها تفاسير غيره، كتفسير معاصره ابن جرير الطبري (ت 310 هـ)، لكنه رغم ذلك أخرج بعضها[192].

وأما اشتراطه أن لا يترك حرفا من القرآن يوجد له تفسير إلا اخرج ذلك فقدأدى به التقصي إلى اخراج الروايات الضعيفة بسبب الانقطاع أو بسبب تخريج أحد رجال السند، وهذا واضح من خلال تتبع تعليقات المحقق على الجزء الأول.

أما طريقة ابن أبي حاتم في استيعاب أحاديث التفسير فقد أوضحها بالاقتصار على الأولى، فإن كان في الآية حديث مسند اقتصر عليه، فإن عدم أخذ بالمرفوع فالموقوف... ولا يذكر اختلاف المفسرين من السلف إلا إذا اتحدت طبقتهم وتساوت درجة مروياتهم في القبول...[193].

---

(191) ابن أبي حاتم : تفسير القرآن العظيم، ج 1 ص 9، الطبعة الأولى، 1408هـ. الناشرون : مكتبة الدار ودار طيبة ودار ابن القيم بالسعودية، تحقيق د. أحمد الزهراني.

(192) انظر نماذج للإسرائيليات في تفسير ابن ابي حاتم، ضمن المصدر السابق في الآثار رقم 382-565-1029- 1043...

(193) إذا اتفق المفسرون علق المصنف على التفسير بقوله : « قال أبو محمد : ولا أعلم بين المفسرين في هذا الحرف اختلافا » – ج 1 ص 23 – وإذا اختلفوا وتساوت درجاتهم عدد أوجه اختلافهم» – ج 1 ص 31-32.

أما موقف ابن أبي حاتم من نقد أحاديث التفسير، فلم يكن يعلق على الآثار الضعيفة التي يوردها بأسانيدها أو يعلقها، ونادرا ما وجدناه يتعقب هذه الآثار لبيان درجتها(194). وقد أخرج في تفسيره بعض الروايات المنكرة من أخبار بني إسرائيل ولم يتكلم عليها في تفسيره رغم أنه أعلها في كتابه "علل الحديث"(195) على أنه بالرغم من ذلك فقد هذب ذلك الركام من الأخبار الذي كان يشكل مادة علم التفسير عند غيره من المفسرين.

لقد كان " التفسير المسند" للرازي الخطوة الأولى في اتجاه نقد التراث الذي انتهى إلى ابن جرير الطبري وشيوخه خلال القرن الثالث الهجري، وكانت الخطوة الثانية مع الحسين بن مسعود البغوي في "معالم التنزيل"، لتكتمل عملية نقد التراث التفسيري مع الحافظ ابن كثير في " تفسير القرآن العظيم"(196).

لقد خدم الحافظ ابن كثير علم التفسير خدمة جليلة حين عكف على المرويات نقدا وتمحيصا ؛ ساعده على ذلك معرفته بالعلل، وولوعه بالأبحاث الدقيقة في تخريج الآثار ونقد أسانيدها.

---

(194) من ذلك تعليقه على الأثر رقم 18 في تفسير لفظ (العالمين) بقوله : «وروي عن علي بن أبي طالب بإسناد لا يعتمد عليه مثله» ج 1ص 17.

(195) من هذه الآثار المنكرة ما أخرجه في قصة هاروت وماروت، ج 1 ص 305 وما بعدها وقد ورد الأثر بإسناد آخر في كتاب " علل الحديث" للمصنف : ج 2 ص 69 رقم 1699، ومعه تعليق أبي حاتم بقوله « هذا حديث منكر». ولله در الحافظ ابن كثير حين جمع مختلف الروايات عن قصة هاروت وماروت ونقدها معلقا عليها بقوله : « وقد روي في قصة هاروت وماروت جماعة من التابعين كمجاهد والسدي والحسن البصري وقتادة وأبي العالية والزهري والربيع بن أنس ومقاتل بن حيان وغيرهم، وقصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفاصيلها إلى أخبار بني إسرائيل إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى...» تفسير القرآن العظيم : ج 1 ص 141.

(196) قال الشيخ أبو شهبة : « ولكن فارس هذه الحلبة هو الإمام ابن كثير، فقد نقد المرويات نقدا علميا أصيلا على مناهج المحدثين وطريقتهم في نقد الرواة، وبين أصل هذه المرويات...» : الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص 211، الطبعة الرابعة : 1408هـ، مكتبة السنة : القاهرة.

ومما تعقبه ابن كثير بعض المرويات الواهية التي أوردها ابن أبي حاتم بأسانيدها ولم يبين عوارها وزيفهاو من ذلك على سبيل المثال ما ذكره في تفسير أول سورة ق، حيث قال : « وقد أكثر كثير من السلف من المفسرين وكذا طائفة كثيرة من الخلف من الحكاية عن كتب أهل الكتاب في تفسير القرآن المجيد وليس بهم احتياج إلى أخبارهم ولله الحمد والمنة، حتى أن الامام أبا محمد عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي – رحمه الله – أورد هنا أثرا غريبا لا يصح سنده عن ابن عباس رضي الله عنهما...»[197].

لقد كان الحافظ ابن كثير – رحمه الله – شيخ النقاد في مجال علم التفسير رغم تأخره، وميزة تفسيره – التي انفرد بها – هي أنه معلم مرشد لطالب التفسير يستطيع بواسطته تمييز صحيح الآثار من سقيمها، وتعقب علل أحاديث تفسير القرآن والوقوف على الإسرائيليات والموضوعات التي شحنت بها كتب العلم.

هذا وقد اكتملت حلقة نقد وتمحيص هذا التراث مع الشيخ المحدث أحمد شاكر رحمه الله، ذلك أن ابن كثير – رغم حرصه الشديد – فاتته بعض الروايات الواهية التي أدرجها في مصنفه ولم ينبه عليها علي غير عادته، وقد عمد الشيخ شاكر إلى حذف هذه الروايات جملة إلا ما دعت إليه ضرورة علمية[198]، وقال في مقدمة "حمدة التفسير" عن هذا الموضوع : « نفيت عن كتابي هذا كل الأخبار الإسرائيلية وما أشبهها و فإن المؤلف – رحمه الله – قد جلبها في مواضع كثيرة من تفسيره وأبان عن خطلها وضررها، وأنحى

---

(197) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم، ج 4 ص 221.

(198) كان منهج الحافظ ابن كثير إيراد هذه الآثار الواهية ثم نقدها حتى لا يغتر بها من يجدها في مصنفات غيره، فلما حرر الشيخ شاكر "عمدة التفسير عن ابن كثير" أسقط تلك الآثار جملة ولم يشر إلا لما يدور على ألسنة الناس منها، وانظر على سبيل المثال تعليقه هامش الصفحة 197 ج 1 من " عمدة التفسير".

باللائمة على رواياتها ورواتها، ورسم لنفسه خطة في شأنها مع ذلك فإنه – فيما يبدو لي – لم يستطع أن يسير على ما رسم، وغلبه ما وجد من الروايات في كثير من المواطن فأثبت طائفة منها غير قليلة – فحذفتها كلها، والحمد لله»[199].

على أنه مما يجدر التنبيه إليه في معرض كلامنا عن طريقة حفاظ المحدثين في تخريج أحاديث التفسير ونقدها أنه تضافرت جهود الأئمة من علماء السنة المشرفة في خدمة مرويات تفسير القرآن.

فمن جهة وجدنا هؤلاء الأئمة حين وضعوا مصنفاتهم من أمهات كتب الحديث اهتموا بتجريد الصحيح من أحاديث التفسير المسندة والمرفوعة والموقوفة، وتضم كتب " الجوامع الصحيحة" الكثير من المرويات المستوفية لشروط القبول.

ومن جهة ثانية وجدنا من أئمة الحديث من سعى لأجل إسقاط تلك المادة الدخيلة التي حشرت في كتب التفسير على أنها بيان لما أجمل أو أبهم في كتاب الله، لكن مصنفات المحدثين في الموضوع ظلت فوق فهم وإدراك عامة الناس بسبب الأبحاث العلمية التي تطلبها نقد الدخيل الموضوع والواهي من مرويات التفسير، وقد قيض الله لعلم تفسير كتابه – من شيوخ العلم المعاصرين – من عمل على تحقيق وتقريب وتهذيب مصنفات المحدثين في التفسير ولله الحمد والمنة، لكن يبقى أن اكثر هذه المصنفات الجليلة في حكم المفقود أو فوق رفوف خزائن المخطوطات التي لا نعلم ذخائرها حتى اليوم.

---

(199) الشيخ شاكر : عمدة التفسير : ج 1 ص 7 ؛ وانظر نموذجا للإسرائيليات التي راجت على الحافظ ما أورده في تفسير ﴿ فألقاها فإذا هي حية تسعى ﴾ طه : الآية 20 تفسير القرآن العظيم : ج 3 ص 145.

المبحث الثالث
منهج المحدّثين في التفسير وأثره في تآليف المعاصرين

كان لمصنفات المحدثين في التفسير ولمناهجهم في تخريج المرويات أثر في بعض كتب التفسير والدراسات القرآنية في العصر الراهن ؛ والحق أننا حين نتتبع المؤلفات الكثيرة التي ظهرت منذ مطلع القرن الرابع عشر الهجري في مجال التفسير نلاحظ أن أكثرها فقير فيما يتصل بالصناعة الحديثية بالرغم من كون التفسير هو أولا رواية عن الرسول ﷺ ثم السلف الصالح – خلال الأجيال الثلاثة الأولى من بعده – وتمحيص الروايات يتطلب إلماما بقواعد قبول الآثار وردها عند علماء السنة المشرفة ؛ لكن يظهر أن نقد الأسانيد والمتون وتمييز صحيح الحديث من سقيمه صار من المجالات التي تنقطع دونها مطايا المفسرين المعاصرين ؛ لذلك حرص الموفقون منهم على الالتزام بها أخرجه أصحاب الكتب الستة ولم يلقوا بالا للآثار المتراكمة في أمهات التفاسير الأثرية.

ولقد قلبت طرفي مرارا بين مختلف ما ألف عن التفسير في العصر الراهن لعلي أجد امتدادا لذلك المنهج الذي سار عليه محدثو المفسرين، فلم أجد أثرا للصناعة الحديثية إلا في كتابات الشيخين أحمد شاكر وعبد الله بن الصديق رحمهما الله، كما وجدت عند الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله حرصا واضحا على الاستفادة من مصنفات المحدثين في تفسيره " أضواء البيان" ورغبة عظيمة في تنقية التفسير مما علق به، لكن الشنقيطي كان ميسرا لتتبع فقه الآيات ولم يكن مؤهلا لتلك الأبحاث الدقيقة التي تتطلبها صناعة الحديث.

اعتبارا لذلك سأكتفي في هذا المبحث عن " منهج المحدثين في التفسير وأثره في تآليف المعاصرين" بالكلام عن أثر هذا المنهج عند

الشيخين أحمد شاكر وعبد الله بن الصديق باعتبارهما محدّثين اشتغلا بالتفسير، كما أرض لتفسير محمد الأمين الشنقيطي الذي يجسد طريقة الفقهاء المعاصرين في التعامل مع مصنفات الحديث النبوي.

1 – **الشيخ أحمد محمد شاكر** (ت 1377 هـ) : حصل الشيخ على عالمية الأزهر (1355 هـ ـ 1917م) واشتغل في القضاء، لكن ذلك لم يصرفه عن الاهتمام بالتراث الإسلامي درسا وتحقيقا ونشرا. وكان أول ما عرف به تحقيق ونشر رسالة الإمام الشافعي، ثم بعدها اتجه إلى مصادر السنة النبوية، فنشر شرحا على جامع الترمذي لكنه لم يتمه، وتعليقا على سنن أبي داود، وابتدأ في شرح صحيح ابن حبان لكن لم ينشر منه إلا الجزء الأول، وشرع في شرح وفهرسة مسند الإمام أحمد [200].

أما عمله في مجال التفسير فقد انصرفت همته إلى إخراج تفسيري الإمامين الطبري (ت 310هـ) وابن كثير (ت 774 هـ) في نشرة علمية موثقة فاشترك مع أخيه محمد شاكر (ت 1418هـ) في نشر"جامع البيان" وكان الشيخ أحمد يتولى ما يتعلق بتخريج الأحاديث والتعليق عليها لكنه توفي – رحمه الله– بعد أن علق على الجزء الثالث عشر من طبعة دار المعارف[201].

أما بالنسبة لتفسير ابن كثير فقد اتجهت همته لاختصاره حتى يسهل على محدودي الثقافة الشرعية الاستفادة منه، وكان منهج الاختصار كما حدده في مقدمته يقوم علي حذف الروايات الضعيفة والواهية التي أعلها المصنف نفسه كما حذف أسانيد الأحاديث

(200) توقف الشيخ عند كلامه عن الحديث رقم 8782 وهو آخر الجزء السابع، وأكمل حمزة الزين الحلبي بقيته مقتفيا منهج الشيخ ووضع له فهارس عامة في مجلدين وطبع (1416 هـ) في عشرين مجلدا عن دار الحديث بالقاهرة كما سبقت الإشارة.

(201) محمود شاكر : « أحمد محمد شاكر إمام المحدثين»، مجلة " المجلة" العدد 19، عام 1377 هـ، وأعيد طبع هذه الترجمة مع كتاب " إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام بتحقيق الشيخ أحمد ص 45 - 50، طبعة مكتبة السنة، القاهرة، 1414هـ.

ومكررها وكذا مباحث الفقه[202]، وقد أخرج من هذا الاختصار كتاب "عمدة التفسير" صدرت منه خمسة أجزاء في ثلاث مجلدات لكن المنية وافته قبل إكماله، ويشكل القسم الذي اختصره قريبا من نصف التفسير كله[203].

والشيخ أحمد شاكر من خلال جهوده في خدمة التفسير تعليقا وتهذيبا وتحقيقا كان يسلك طريق المحدثين في التعامل مع نصوص كتب التراث[204] وقد تجلى ذلك المسلك من خلال تعليقه علي مختلف المرويات التي تضمنها " جامع البيان" في الأجزاء التي نشرها حتى وفاته ، كما ظهر ذلك المسلك بوضوح من خلال " عمدة التفسير عن ابن كثير".

ولعل أهم ما يظهر أثر طريقة المحدثين في تعامل الشيخ مع مصنفات التفسير موقفه من الأحاديث الضعيفة والمعلولة ومن أخبار أهل الكتاب وذلك من خلال " عمدة التفسير"، فإذا كان منهج – ابن كثير رحمه الله– قد اقتضى منه ذكر هذه الأخبار ونقدها ؛ لكن رغم حرصه فقد فاته الكلام عن بعضها والكمال لله[205] فلما عزم الشيخ شاكر علي تحرير " عمدة التفسير" اشترط على نفسه حذف الأحاديث الضعيفة والمعلولة إلا أن يكون لإثباتها ضرورة علمية...، كما نفى عن كتابه أخبار بني اسرائيل وما أشبهها[206].

وقد تطلب منه ما اشترطه في كتابه الوقوف على الضعيف والمعلول وبيان وجه ذلك حسبما هو مقرر عند علماء السنة المشرفة

(202) انظر منهجه في الاختصار ضمن عمدة التفسير، ج 1 ص 6 - 11.

(203) ينتهي هذا القسم بالآية الثامنة من سورة الأنفال.

(204) انظر كلامه عن طريقة المحدثين في مقدمته لتحقيق " إحكام الاحكام " ص 11 ؛ وقد كان الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري ينكر ان يكنون الشيخ شاكر من علماء الحديث الذين تمكنوا في الصناعة الحديثية، لكنه – رحمه الله – عدل عن هذا الرأي واعترف للشيخ شاكر بأنه " محدث ناقد" وانظر : بدع التفاسير ص 177 هامش 1، الطبعة الثانية :1406 هـ، دار الرشاد الحديثة : الدار البيضاء.

(205) الشيخ شاكر : عمدة التفسير، ج 1 ص 7.

(206) المرجع السابق.

ففي تفسير الآية 29 من البقرة أورد حديثا لأبي هريرة أخرجه مسلم في جامعه، وأعله ابن كثير ؛ فعلق عليه الشيخ شاكر في الهامش متتبعا مختلف طرقه مع بيان أنه لم يرد من طريق متصل حتى النبي ﷺ [207]، وفي الآية 35 من البقرة ذكر حديثا لأنس أخرجه ابن مردويه؛ فتتبع الشيخ شاكر في تعليقه عليه مختلف رواياته وكلام المحدثين فيه مرجحا ما يراه مع التعقيب على وجه تعليل الحديث عند الهيثمي في "مجمع الزوائد"[208].

وقد يقع أن نجد ابن كثير يورد رواية ضعيفة للحديث، فيحرر الشيخ شاكر لفظه من مصدر استوفى فيه الحديث شروط الصحة[209]، كما قد يقع أن ينقل ابن كثير عن أحد الأئمة تجريحا في أحد رجال الاسناد، فيتتبع الشيخ شاكر مختلف ما قيل في الراوي مرجحا ما يراه وقد يكون ترجيحه مخالفا لابن كثير[210]...

أما موقف الشيخ من الإسرائيليات فقد كان متأسيا فيه بما قرره أعلام أئمة الرواية من نقاد الحديث النبوي، ولخص موقفه من هذه المرويات بقوله «ويقول أحمد محمد شاكر عفا الله عنه : إن اباحة التحدث عنهم – فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه – شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن، وجعله قولا أو رواية في معنى الآيات، أو في تعيين مالم يعين فيها، أو في تفصيل ما أجمل فيها – شيء آخر!! لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه، ومفصل لما أجمل فيه!! وحاشا لله ولكتابه من ذلك»[211] ؛ وقد وفق الله المؤلف إلى الالتزام بما

(207) الشيخ شاكر : عمدة التفسير، ج 1 ص 128...
(208) المرجع السابق ج 1 ص 134...
(209) المرجع السابق ج 1 ص 136 هامش 2.
(210) المرجع السابق ج 1 ص 168.
(211) المرجع السابق ج 1 ص 13.

اشترطه على نفسه من نفي الأخبار الإسرائيلية وما أشبهها عن عمدة التفسير، لكن الأجل وافاه قبل إكمال كتابه بخاصة وأن سور المفصل كانت أول ما يستحق بذل مجهوده لأن تفسيرها هو المطلوب عند عامة الناس[212].

2 – عبد الله بن الصديق (ت 1413هـ) : وأثر طريقة المحدثين في نقده لبدع التفسير : ولد الشيخ ابن الصديق بطنجة (1328هـ) ودرس بها قبل التحاقه بالقرويين ؛ بعد ذلك رحل إلى مصر ليدرس بالأزهر فحصل على عالمية الغرباء (1350هـ) ، ثم حاز بعدها على شهادة العالمية الأزهرية ؛ أما عن مؤلفاته فمنها تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه للشيرازي "و "والابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج" للبيضاوي" و "بدع التفاسير"، وله تعليق على "المقاصد الحسنة "للسخاوي وعلى "تنزيه الشريعة" لابن عراق الكناني... وغير ذلك[213].

ولعل أبرز ما ظهرت فيه الصناعة الحديثية من مؤلفات الشيخ عبد الله المتصلة بالتفسير كتابيه عن «بدع التفسير» "و" الإحسان في تعقب الإتقان". ففي كتاب " بدع التفاسير" نجد الشيخ ابن الصديق يتتبع الكثيرمن أوجه الانحراف في تفسير القرآن، سواء كان ذلك الانحراف راجعا إلى الغلو في الأخذ بالرأي المجرد – كما وقع للمعتزلة وغيرهم– أو كان الانحراف راجعا إلى اعتماد الآثار الباطلة كالأحاديث الضعيفة والأخبار الواهية ؛ وقد أبدع الشيخ في هذا الكتاب بما بينه من مبتدعات لم تسلم منها الكثير من أمهات التفاسير.

---

(212) كان قصد الشيخ كما أوضحه في مقدمته تيسير استفادة عامة الناص من تفسير ابن كثير، لكن القسم الذي حرره لا يطلب العامة تفسيره إذ يشمل السور الطوال من القرآن الكريم، وعامة الناس إنما يبحثون عن تفسير قصار السور التي يصلون بها، لكن هذا لا ينقص من مجهود الشيخ وصبره شيئا.

(213) انظر ترجمة الشيخ في كتابه " بدع التفاسير" ص 162 - 186.

فمن تعقبه للموضوعات في كتب التفسير ما ذكره في قوله تعالى ﴿لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة﴾[214]، حيث وجد من فسر (إلا) بأنها من أسماء الله محتجا بحديث منسوب لعائشة رضي الله عنها في مسند الفردوس للديلمي،فتعقب الشيخ هذا التفسير مبينا أنه لا يصح لغة ثم إن حديث الديلمي حديث واه رده الشيخ مثبتا أن فيه ثلاث علل...[215] ؛ ونجد أمثلة أخرى لموقف الشيخ من هذه الموضوعات في تفسير ﴿يوم ندعو كل أناس بإمامهم﴾[216] ؛ وفي قوله تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي، إلا إذا تمنى﴾[217]...

أما تعقبه الإسرائيليات فلا يطيل فيه الكلام، لأن هذه الروايات أبطل من أن يشتغل بها بل يكفي بيانها ؛ ففي قوله تعالى ﴿يا بني إن تك مثقال حبة من خردل فتكن في صخرة...﴾[218]، قال الشيخ ابن الصديق : « ومن بدع التفسير أن المراد الصخرة التي تحت الأرضين السبع ....، وهذا من الإسرائيليات التي يكفي في ردها حكايتها »[219]، ونفس الشيء نجده عند كلام الشيخ عن قوله تعالى ﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب﴾[220] ؛ وعند قوله عز وجل ﴿ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسدا ثم أناب﴾[221]...

أما وقوف الشيخ ابن الصديق على الأحاديث الضعيفة معددا علل ردها فكثير[222]، على أننا بصفة عامة نجد أن هناك ميزتين طبعتا منهج الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق الغماري في نقده لبدع التفاسير.

---

(214) سورة التوبة الآية 8.
(215) الشيخ ابن الصديق ، بدع التفاسير ص 55.
(216) سورة الإسراء الآية 4 وانظر بدع التفاسير ص 78.
(217) سورة الحج الآية 52، وانظر المرجع السابق ص 94 - 95.
(218) سورة لقمان، الآية 16.
(219) الشيخ ابن الصديق، بدع التفاسير ص 101.
(220) سورة ص الآية 21، وانظر بدع التفاسير ص 109.
(221) سورة ص الآية 34، وانظر المرجع السابق ص 112.
(222) انظر بدع التفاسير ص 37-50-68-84-221-131.

الأولى : تمكن الشيخ – رحمه الله – من علم علل الحديث كما هو واضح في كتبه.

الثانية : استعماله لأسلوب الطنز في نقده – وقد دفعه إلى هذا الأسلوب ما يراه من سذاجة الكثير من المفسرين المتقدمين والمتأخرين من ذلك مثلا ما ذكره – رحمه الله – تعليقا على الإسرائيلية التي تتحدث عن جبل (ق) في قوله تعالى ﴿يوم يقوم الروح والملائكة صفا لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمان وقال صوابا﴾[223] قال : « ومن بدع التفسير ما جاء عن وهب بن منبه، قال أشرف ذو القرنين على جبل قاف فرأى تحته جبالا صغارا....» الى آخر الرواية (224)، قال الشيخ ابن الصديق : « قلت : أنعم بهذا التفسير الذي تلقاه ذو القرنين من الإمام جبل ق !! وقد قاله قبل نزول القرآن !! ثم أنعم بهذه العقول التي تقبل هذا التخريف وتكتبه في مؤلفاتها !!!» [225] ؛ وفي قوله تعالى﴿ألم تر كيف فعل ربك بعاد إرم ذات العماد...﴾ [226]، ذكر الخبر الموضوع في تفسيرها معقبا : « قلت : لا شك أن هذا كذب مفضوح يجب تنزيه كتب التفسير عنه لأنه يشوه جماله، والعجيب في هذا الكذب أن يعرف كعب صفة ابن قلابة بتلك الدقة المدهشة !! كأنه حضر ولادته ! ولعله قرأ صفته في بعض الكتب التي تدل على الكنوز وتصف من يكون فتحها على يده »[227].

هذا بإجمال عن كتاب " بدع التفاسير " ، وقد درج الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق على نفس المنهج في " الإحسان في تعقب الاتقان " وكشف بالأدلة أن كتاب " الإتقان في علوم القرآن" "للسيوطي حافل بالضعيف والمنكر والغريب من الآثار، كما أن به من

---

(223) سورة النبأ الآية 38.

(224 االشيخ ابن الصديق، بدع التفاسير ص 143.

(225) المرجع السابق ص 144.

(226) سورة الفجر الآية 6 - 7.

(227) الشيخ ابن الصديق، بدع التفاسير ص 146.

خرافات بني اسرائيل وموضوعات الزنادقة الشيء الكثير- رغم شهرة الكتاب بين الناس - ولا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتيب من التنبيه على أثر معلول أو رواية واهية لذلك لن يتسع المجال هنا للتفسيل في الموضوع [228].

3 - الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت 1393هـ) ومنهجه في الاستفادة من مصنفات الحديث النبوي من خلال أضواء البيان " :

ولد الشيخ في منطقة شنقيط بموريطانيا، وفيها تلقى تعليمه الشرعي حيث عكف على الفقه المالكي وعلى دراسة علوم العربية وحفظ الشعر...، وكان شيوخه في ذلك كله من علماء قبيلته تجكانت، وفي سنة 1367هـ عزم على السفر لأداء الحج في رحلة دامت خمسة أشهر قطع فيها الصحراء الأفريقية ودون فيها رسالته « رحلة الحج إلى بيت الله الحرام »، لكنه بعد الحج عزم على البقاء بالمدينة النبوية للتدريس ووجد الدراسات الشرعية هناك لا تقتصر على مذهب مالك، مما جعله يتجه لدراسة الأصول العامة للفقه الإسلامي ابتداء بالكتاب والسنة...، وقد ظهر أثر هذا التوجه جليا في كتابه " أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن" حيث نجده يعرض أقوال العلماء ويرجح ما ظهر له بمقتضى الدليل[229]. والدارس لتفسيره يلاحظ أن منهجه في الكتاب سار على خطة موحدة[230]، فبعد ذكر الآية يورد الآيات المتشابهة لها في الموضوع ثم يتكلم عن المعنى مستحضرا الكثير من الشعر، وبعد ذلك يعرض لأقوال المتقدمين وما تناقلته بعض أمهات التفاسير، قبل أن يختار ما يراه راجحا محتجا لذلك بالسنة النبوية

---

(228) يرجع فيه إلى رسالة " الإحسان في تعقب الإتقان للسيوطي " نشر دار الأنصار القاهرة، بدون تاريخ طبع.

(229) للشيخ الشنقيطي ترجمة وافية كتبها تلميذه عطية محمد سالم، وهي مطبوعة آخر المجلد التاسع من أضواء البيان، (طبعة عالم الكتب، بيروت) في 64 صفحة.

(230) توفي المؤلف رحمه الله عند منصرفه من موسم الحج عام 1393هـ، وكان قد أنهى تفسير سورة المجادلة، فأتم التفسير تلميذه عطية سالم، وتضم التتمة المجلدين الأخيرين ألحقت بها بعض رسائل الشيخ العلمية.

المشرفة على طريقة فقهاء المفسرين. وهذا الجانب هو الذي يهمنا الكلام عنه بإجمال.

كان تكوين الشيخ الشنقيطي الفقهي في بلده ثم استقراره بأرض الحجاز في بيئة تنظر إلى المذاهب الفقهية نظرة متساوية، هذا بالإضافة إلى كون المسجد النبوي - حيث درس الشيخ - هو مقصدجموع المسلمين من أنحاء المعمور، كان ذلك كله قد حفزه لترك التقليد والمذهبية الفقهية ثم الرجوع إلى الاصول، لذلك لم يكن غريبا أن نجد الشيخ الشنقيطي الذي غادر موريطانيا واحدا من فقهاء المالكية يجلس في المسجد النبوي لا لتدريس الفقه بل ليعطي دروسا علمية في تفسير القرآن، حتى نقل عنه قوله «ليس من عمل أعظم من تفسير كتاب الله في مسجد رسول الله ﷺ» (231).

ومن خلال دروسه في التفسير كان يعرج على مختلف العلوم من حديث وأصول وفقه وتوحيد ولغة وبيان، وكان علم تفسير القرآن هو الذي دفع الشيخ للبحث والتتبع في مختلف العلوم الشرعية التي تضاءل عنده الاهتمام ببعضها كما كان واحدا من الفقهاء والقضاة في شنقيط وهكذا بعد سنوات من التدريس أصدر المجلد الأول من تفسيره عام 1386هـ واستمر على ذلك حتى وفاته رحمه الله.

أما استفادته من مصنفات الحديث في تفسيره "أضواء البيان" فتظهر من خلال :

- رجوعه إلى مختلف كتب السنة عند الاستدلال.

- كثرة اقتباسه من أمهات شروح كتب الحديث مثل "فتح الباري" و "نيل الأوطار"...

- حرصه على ربط التفسير بصحيح السنة.

(231) عطية سالم : ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ص 39 وما بعدها ؛ وأيضا : " العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي" ضمن مجلة المنهل - السعودية - العدد 552، جمادى الأولى 1419هـ، ص 40 - 51.

واعتبارا لذلك كانت أمهات كتب التفسير الأثري ومروياتها مفتقدة في أضواء البيان، وهذا ما جنب الشيخ الوقوع في الآثارالواهية من الأحاديث الضعيفة والروايات المنقولة عن الكذابين ومسلمة أهل الكتاب.

وغالبا ما كانت مباحث الشيخ في تفسيره متسلسلة وفق خطوات منهجية ظل محافظا عليها :

1 – يحرر أولا مذاهب مشاهير العلماء.

2 – ثم يأتي بالأدلة المتصلة بمعاني الآية أو فقهها من مصادر السنة.

3 – ويتوسع في الكلام عن فقه الأحاديث وشرحها، وقد ينقل من مصادر ذلك صفحات(232).

4 – يعرض للكلام في الرواة اعتمادا على المصادر المتأخرة(233).

5 – وأخيرا يرجّح ما انتهى إليه بتعليقه على التفسير بقوله : قال مقيده» أو قوله : «فمذهب الإمام... أظهر دليلا» أو « وهذا المذهب بحسب الدليل هو أوضح المذاهب وأصوبها »...(234).

هذا بإجمال ما يمكن تحريره عن أثر منهج المحدثين الحفاظ في اتجاهات التفسير وفي الدراسات القرآنية عامة خلال عصرنا الراهن.

ورغم قلة العلماء المعترف لهم بالتمكن في علوم السنة المشرفة في هذا العصر، الا أن جمهورهم لم يعرف عنهم اهتمام بالتفسير

---

(232) انظر على سبيل المثال أخذه عن فتح الباري ضمن أضواء البيان : ج 1 ص 62 وما بعدها وعن نيل الأوطار : ج 1 ص 172 وما بعدها...

(233) انظر : أظواء البيان : ج 1 ص 63 - 64 - 96 - 127 - 173...

(234) انظر على سبيل المثال المرجع السابق ج 1 ص 164...

لتوزع الاختصاصات وتشعب مجالات الدرس، وربما يكون الشيوخ الذين عرض لهم هذا المبحث هم أفضل من سار على منهج الحفاظ من محدثي المفسرين[235].

(235) حاول بعض المعاصرين أن يوثقوا نسبة تفاسيرهم إلى السنة والحديث الشريف، لكن تعلقهم بهذه النسبة لم يقترن بالالتزام بمنهج أصحابها...، وانظر في الموضوع : د. فهد الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، ج 2 ص 521، الطبعة الأولى : 1407هـ، الرياض.

خاتمة الدراسة

كانت هذه الدراسة عن **«التأليف في التفسير عند المحدثين»** استقراء أوليا لتتبع جهود علماء السنة النبوية في خدمة علم تفسير القرآن، والذي يمكن أن نستنتجه ونخلص إليه من خلال مختلف مباحثها :

أولا : أن أمهات كتب الحديث هي أصح المصادر التي يعتمد عليها في أخذ مرويات التفسير، وهذه الأمهات متفاوتة فيما بينها على حسب شروط التخريج عند مصنفيها وحسب إجماع علماء الأمة على تلقيها وقد تضمنت هذه الكتب الكثير من مرويات العلم كما هو واضح من خلال تبويبها

ثانيا : أن التصنيف في التفسير عند المحدثين جاء مختلفا عن كتب التفسير التي جمعها الأثريون الذين قصدوا جمع الآثار واستيعابها مهما كانت درجة صحتها. فخلال القرن الثالث الهجري الذي استوى فيه التصنيف الموسوعي عند المفسرين وجدنا الطبري يعتمد في " جامع البيان" على ما ينقله الرواة عن مسلمة أهل الكتاب، ووجدنا معاصره ابن أبي حاتم في " التفسير المسند" يتوقف عند صحيح ما جاء مسندا، فإن لم يجد ذلك انتقل إلى الأحاديث المرفوعة والموقوفة، فإذا عدم ذلك أخذ بالمراسيل...، ولم يجعل قصده استيعاب جميع المنقول في كل آية، وقد جاء بعد الرازي من المحدثين من هذب مرويات تفسيره...

ثالثا : مما نبهت عليه هذه الدراسة، تجاهل أكثر الدراسات المعاصرة عن تاريخ التفسير لحركة التأليف عند محدثي المفسرين، هذا على الرغم من أن كتب "تاريخ الرواة" وكتب " طبقات المفسرين" ذكرت لمشاهير الحفاظ تصانيف فريدة في تفسير القرآن.

وختاما، نسأل الله تعالى الرشد والسداد في القول والعمل، وأن يعلمنا ما ينفعنا في الدنيا والآخرة، والله سبحانه أعلم وأحكم.